وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: اقتصاد كمي

باستخدام التحليل العاملي لقياس أثر المتغيرات الإقتصاد على التبادل التجاري في الجزائر (2000–2020) دراسة قياسية

إعداد الطلبة:

صبرينة جنيدي

جهاد بدرة

دهنون سماح

نوقشت بتاريخ: **2023/06/07** أمام اللجنة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
قعيد ابراهيم	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	رئيسا
جديدي موسى	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
تجاني محمد العيد	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي:**2022/2023**

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى واهله وأما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى ومهداة الى روح أبي العزيز وأمي الغالية حفظها الله وأدامها نور دربي.

والى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من اخوتي: ابراهيم، سليم، سهيلة

والى خطيبي محمد ورفقات المشوار اللواتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم:

اصالة، امينة، جهاد، مسعودة.

الى كل من كان له اثر في حياتي والى كل من احبهم من قلبي

صبرينة

إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي إلى التي غمرتني بعطف حنانها وأنارت درب حياتي وكلما جارت علي الأيام بكيت في حضنها وكانت لي عونا الصدر الحنون والقلب العطوف ،أمي العزيزة الغالية حفضها الله وأطال في عمرها

إلى الذي لم يبخل علي يوما بالدعم والنصيحة تاج رأسي الذي شجعني على الدراسة ماديا ومعنويا، وساعدني على تحمل الصعاب والدي العزيز

إلى من شاركوني ألم الحياة فكانوا سندي وقت الضيق إخوتي "عائشة، وفاء، سيف الدين، عبد النور، عبد المنعم "

الى جميع صديقاتي " اكرام، فلة ،خولة، صبرينة، نور، وناسة، فاطمة، شيماء، حنين، أية، وئام.

إلى كافة الاهل والاقارب والى كل من علمني حرفا، والى جميع أساتذتي الكرام، إلى كل من شاركني أتعاب هذا العمل من قريب أو من بعيد إلى كل الاصدقاء والزملاء وكل من عرفتهم منذ أن وطئت قدماي عتبة الجامعة

جهاد

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

الحمد لله الذي وفقنا تثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال من اخوة واختي من خالات واعمام وعمات

الى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظات رعاهم الله ووفقهم

الى كل من كان لهم أثر على حياتي، والى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

سماح

شكر وتقدير

نشكر الله الذي لا إله إلا هو على جليل نعمه وعظيم إفضاله، إذ أتاح لنا إنجاز هذا العمل ورزقنا القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتنا، فله الحمد والشكر، ونثني عليه الخير كله، فهو الموفق المسدد المعين على الخير والبر .من العبد المعترف بتقصيره وعجزه الراجي رحمته وعفوه { ولئن شكرتم ألزيدنكم}

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

ومن منطلق قول الرسول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من لا يشكر الله لا يشكر الناس).

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذنا الدكتور موسى جديدي على إشرافه المتميز ودعمه المتواصل ونصائحه القيمة وكذلك الاستاذ محمد نصير الذي لم يبخل علينا بمعلومة قط، تقديرا لجهده المبذول كما نتقدم بخالص الشكر الى محمد دودي الذي ساعدنا حتى اتممنا هذا العمل وندعو الله أن يوفقه في عمله وحياته. كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على تحملهم مشاق قراءة المذكرة ومناقشتها وعلى توجيهاتهم وتصويباتهم.

كما نشكر من لهم الفضل في تعليمنا الحرف فالكلمة فالجملة عبر كل مراحل دراستنا من الابتدائية إلى الجامعة، ونخص بالشكر أساتذة هذه الكلية التي استضافتنا مدة طويلة وعمالها الذين وفروا لنا الجو الهادئ والملائم لتحسين سير الدراسة.

ملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على وضعية الميزان التجاري الجزائـــري خـــلال الفتـــرة 2000–2020 وتوضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية والميزان التجاري والتطرق إلى العوامل المحددة لتوازنه وتحليل التركيب السلعي لكل من الصادرات والواردات .

وتوصلنا إلى أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا موجبا خلال الفتـــرة (2000–2014) تراوح بين الارتفاع والانخفاض في حين سجلت الفترة (2015–2020) عجزا في الميزان التجـــاري مع سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات رغم الجهـــود المبذولـــة لترقيـــة الصـــادرات خـــارج المحروقات وتحرير قطاع التجارة الخارجية وكان المحدد الرئيسي لهذه الوضعية (الفائض والعجز) هو تقلبات أسعار النفط الذي تحدده عوامل خارجية.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري؛ سعر الصرف؛ التضخم؛ الناتج المحلي الاجمالي؛ سعر الفائدة.

Abstract:

This study aims to shed light on the status of the Algerian trade balance during the period 2000-2020، to clarify the relationship between economic variables and the trade balance، to address the factors determining its balance، and to analyze the commodity composition of both exports and imports.

And we concluded that the Algerian trade balance achieved a positive surplus during the period (2000-2014)، which ranged between high and low، while the period (2015-2020) recorded a deficit in the trade balance، with the hydrocarbon sector dominating exports despite the efforts made to promote non-hydrocarbon exports and liberalize the foreign trade sector. The main determinant of this situation (surplus and deficit) was the fluctuations in oil prices، which are determined by external factors.

Keywords: trade balance; exchange rate; inflation; gross domestic product; interest rate

Résumé:

Cette étude vise à faire la lumière sur l'état de la balance commerciale algérienne au cours de la période 2000-2020، à clarifier la relation entre les variables économiques et la balance commerciale، à aborder les facteurs déterminant son équilibre، et à analyser la composition en matières premières des deux exportations et les importations.

Et nous avons conclu que la balance commerciale algérienne a réalisé un excédent positif au cours de la période (2000-2014)، qui oscillait entre haut et bas، tandis que la période (2015-2020) a enregistré un déficit de la balance commerciale، avec le secteur des hydrocarbures dominant les exportations. Malgré les efforts déployés pour promouvoir les exportations hors hydrocarbures et libéraliser le secteur du commerce extérieur، le principal déterminant de cette situation (excédent et déficit) étant les fluctuations des prix du pétrole، qui sont déterminés par des facteurs externes.

Mots clés: balance commerciale - Taux de change -inflation -Le produit intérieur brut-taux d'intérêt.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للميزان التجاري	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: مفهوم الميزان التجاري	**7**
المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري	7
المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري	8
المطلب الثالث: حالات الفائض والحجز في الميزان التجاري	8
المبحث الثاني: الإطار النظري المتغيرات الاقتصادية	**10**
المطلب الأول: ماهية الناتج المحلي الإجمالي	10
المطلب الثاني: مفهوم التضخم وانواعه	12
المطلب الثالث: ماهية سعر الصرف	15
المبحث الثالث: علاقة المتغيرات الاقتصادية الميزان التجاري	**19**
المطلب الأول: علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالميزان التجاري	19
المطلب الثاني: علاقة التضخم بالميزان التجاري	19
المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري	20
خلاصة الفصل	**22**
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي	
تمهيد	**24**
المبحث الاول: تطور الميزان التجاري	**25**
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020)	25
المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).	30

المطلب الثالث: انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وأهم شركائه التجاريين	35
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية باستخدام تحليل المركبات الأساسية للمتغيرات الاقتصادية على الميزان تجاري جزائري (2000–2020)	**44**
المطلب الأول: الإطار النظري للتحليل في المركبات الأساسية	44
المطلب الثاني: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة	46
خلاصة الفصل	**52**
خاتمة	**55**
قائمة المصادر والمراجع	**59**
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2020).	25
02	يمثل هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).	30
03	يمثل هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).	33
04	هيكل الواردات الجزائرية والتوزيع السلعي خلال الفترة من (2000-2020)	35
05	الصادرات السلعية وتنوع وجهات التصدير الجزائرية	37
06	الواردات السلعية وتنوع وجهات الإستيراد الجزائرية	39
07	نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي(2000-2020).	41
08	الاحصاء الوصفي	46
09	مصفوفة الارتباط	47
10	مؤشر KMO واختبار Bartlett	47
11	جودة التمثيل	48
12	التباين الكلي المرشح	48
13	مصفوفة الاحداث	49
14	مصفوفة معامل النقاط المكونة	50

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2020)	26
02	يمثل تطور معدل التغطية خلال الفترة(2000-2020).	29
03	يمثل تطور معدل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).	32
04	نسب الصادرات السلعية الجزائرية لمختلف وجهات التصدير للفترة(2000-2020)	38
05	نسب الواردات السلعية الجزائرية لمختلف وجهات الاستيراد للفترة(2000-2020)	40
06	درجة انفتاح الاقتصادي الجزائري للفترة (2000-2020)	42
07	منحني المكونات	50

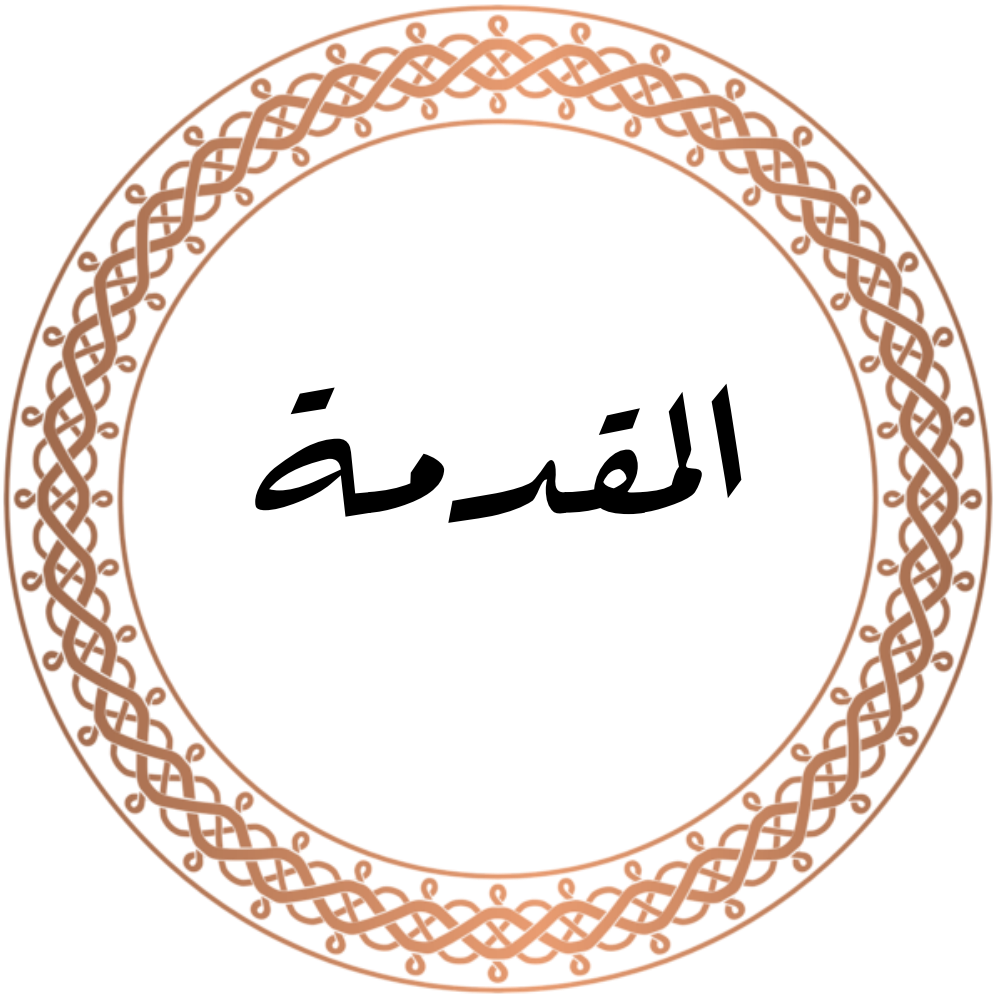
المقدمة

I. مقدمة عامة:

تتعدد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التبادل التجاري بين الدول، وتشمل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، فمن خلال فهم هذه المتغيرات يمكن توقع وتحليل تغيرات حجم التجارة الدولية وفهم التغيرات في بنية التجارة الدولية، والتأثيرات الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تحدث نتيجة لهذه المتغيرات ومن المهم أن نفهم أن التبادل التجاري يعتبر عملية اقتصادية بين الدول والشركات التي تقوم بتصدير واستيراد السلع والخدمات، ويمكن أن تؤثر التغيرات الاقتصادية المختلفة على هذه العملية وبالتالي فإن فهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التبادل التجاري يساعد على تطوير استراتيجيات التجارة الخارجية وتحسين العلاقات التجارية بين الدول، وهذا يساعد على تحقيق الاستفادة المتبادلة وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة.

لذلك يجب علينا النظر إلى المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التبادل التجاري بعين الاهتمام والتعرف على آليات عملية الاقتصاد العالمي، وتحديد التحديات التي يمكن أن تواجه التجارة الدولية في المستقبل، والبحث عن الحلول لتلك التحديات باعتبارها مشكلة مهمة تواجهها الدول والشركات في العالم، حيث تتأثر التجارة الدولية بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية المتنوعة، مثل انخفاض النمو الاقتصادي، تقلبات أسعار الصرف، وارتفاع معدلات التضخم. وتهدف هذه المذكرة إلى تحليل هذه المتغيرات الاقتصادية وتوضيح كيفية تأثيرها على التبادل التجاري، وعلى سبيل المثال يمكن لانخفاض النمو الاقتصادي في بلد ما أن يؤدي إلى تراجع في حجم التبادل التجاري، حيث ينخفض الطلب على المنتجات والخدمات، وتقلصت فرص الشركات لتوسيع نطاق عملياتها التجارية. وبالمثل، تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تبادل التجارة الدولية، حيث يمكن أن تؤدي إلى تغيير أسعار المنتجات والخدمات وزيادة التكاليف وتقليص هوامش الربح للشركات.

لذلك يعد تحليل المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على التبادل التجاري من المواضيع المهمة للدراسة والبحث في العلاقات الاقتصادية بين الدول وهذا ما سنحاول التطرق اليه في بحثنا هذا من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

II. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تم ذكره تتبلور إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها كما يلي:

- **هل يوجد تأثير للمتغيرات الاقتصادية على التبادل التجاري وما وقع ذلك على اقتصاد الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟**

III. التساؤلات الفرعية:

وللإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات لفرعية التالية:

- هل يوجد تأثير لناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري؟
- هل يوجد تأثير لتضخم على الميزان التجاري؟
- هل يوجد تأثير لسعر الصرف على الميزان التجاري؟
- هل يوجد تأثير لتمويل على الميزان التجاري؟

IV. فرضيات الدراسة:

وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً مهماً للنشاط الاقتصادي الجزائري، ويتأثر هذا الناتج بالاستيراد والتصدير.
- الميزان التجاري في الجزائر يتأثر بصورة كبيرة من ظاهرة التضخم.
- يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسبن وضعية الميزان التجاري أي يوجد تأثير في المدى الطويل.
- توجد علاقة طردية بين تمويل الصادرات والميزان التجاري بحيث ينعكس على زيادة العجز في الميزان التجاري.

V. اهداف الدراسة:

نظرا للاعتبارات السابقة المرجوة من هذا البحث تتمثل فيما يلي:

- تهدف الدراسة الى تحديد وتحليل العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر على حجم وتطور التجارة في الجزائر
- دراسة العوامل المؤثرة في الميزان التجاري.

VI. أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة اسباب لاختيار هذا الموضوع وتتمثل فيما يلي:

- دراسة المتغيرات الاقتصادية التي تأثر على حجم واتجاه التبادل في البلد
- تقدير الاثر النسبي لكل عامل على حجم التبادل التجاري
- تحديد المتجيرات الرئيسية التي تؤثر على الصادرات والواردات وتقييم اهميتها
- التعمق في الدراسة طبيعة العلاقة النظرية والتحليلية التي تربط المتغيرات الاقتصادية بالميزان التجاري

VII. المنهج والادوات المستخدمة في الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والتبادل التجاري خلال الفترة (2000-2020) والاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية والقياسية من خلال الدراسة القياسية وتطلب التحليل استخدام تقارير وإحصائيات بنك الجزائر والمركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية على التبادل التجاري.

منهج دراسة الحالة قد تم باستخدام الاساليب القياسية والاحصائية لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية على التبادل التجاري بالاعتماد على برنامج spss.

VIII. صعوبات الدراسة:

- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات لبعض السنوات.

IX. خطة وهيكل الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة ارتأينا أن نقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي وخاتمة حيث:

- **الفصل الأول:** جاء بعنوان الإطار النظري للميزان التجاري حيث خصص لدراسة كل ما يتعمق بالمتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالميزان التجاري وذلك من خلال تقسيمه الى ثلاثة مباحث، المبحث

الأول وتناولنا فيه ماهية الميزان التجاري والذي يظم تعريفات واقسام وحالات الفائض والعجز في الميزان التجاري، أما بالنسبة للمبحث الثاني الاطار النظري للمتغيرات الاقتصادية تم التطرق فيه الي ماهية الناتج المحلي الإجمالي ومفهوم التضخم وانواعه ثم ماهية سعر الصرف ووظائفه والعوامل المؤثر فيه وفي الاخير نجد مفهوم واهمية التمويل وانواعه، اما بالنسبة للمبحث الثالث جاء بعنوان الاطار النظري علاقة المتغيرات الاقتصادية بالتبادل التجاري واشتمل بدوره على علاقة كل من الناتج المحلي والتخم وسعر الصرف والتمويل بالتبادل التجاري.

- **الفصل الثاني:** ويشتمل على الجانب التطبيقي للدراسة وتم تقسيمه الى مبحث بعنوان تطور الميزان التجاري والذي يحتوي على تطور المزان التجاري خلال فترة الدراسة (2000-2020) ثم نتطرق فيه هيكل الصادرات والواردات وفي الأخير نجد انفتاح الاقتصاد الجزائري عل العالم الخارجي واهم شركائه

الفصل الأول

الإطار النظري للميزان التجاري

تمهيد

إن الجزائر وكباقي الدول تعيش في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالاستيراد أو التصدير من والى دول أخرى أضف إلى ذلك أنهم يقدمون خدمات مختلفة كالشحن والنقل والتأمين.

حيث يقوم الميزان التجاري بتحليل هذه العمليات التبادلية ويرصدها في حالتين إما توازن أو اختلال ويعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة لسلامة الاقتصاد لذا يتطلب دراسة الميزان التجاري والتي تسمح لنا بمعرفة تطوره وضعيته وكذا تطور كل من الصادرات والواردات، سواء على شكل أرقام مطلقة أو على شكل معدلات نمو سنوية، كما تتيح لنا البيانات المتاحة عن الصادرات والواردات تحليل تطورهما عبر الزمن وقياس معدل نمو كل منهما، وتحديد تطور وضعية الميزان التجاري وتتبع مستوى درجة تغطية الصادرات والواردات.

المبحث الأول: مفهوم الميزان التجاري.

تعددت أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشتمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال وتكنولوجيا، والتي تتم عبر الحدود المختلفة للدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة، صناعية أو زراعية استهلاكيه أو رأسمالية والتي تسمى بالمعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري.

المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري.

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري أن مجملها تصب في سياق واحد:

- **التعريف الأول**: الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها[1].
- **التعريف الثاني**: يعرف أيضا بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة[2].
- **التعريف الثالث**: ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا، يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإن كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا فائض في الميزان أو ما يسمى "الفائض التجاري" كندا، ألمانيا، اليابان، هو أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنها تتمتع باقتصاد مستقر، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السمع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري "لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل تحدث دوري متحل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكي وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي

[1] جيمس جوارتني وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المريخ لمنشر، الرياض ،1999، ص 543.
[2] جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة لمنشر والتوزيع، عمان ،2006، ص 387.

الضخم في فترات التوسع الاقتصادي، فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي[1].

ومما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل فيه كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز.

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري.

يقسم الميزان التجاري إلى قسمين الأول هو الميزان التجاري السلعي أما الثاني الميزان التجاري الخدمي.

1. **الميزان التجاري السلعي**: أو ما يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة الذي يتم من خلال تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات ويعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية (أرز، بصل، منسوجات، أجهزة كهربائية). يقيد دائنا أما الواردات من سلع(سيارات، معدات، قمح...) يقيد مدينا[2].
2. **الميزان التجاري الخدمي**: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظور وتظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال)[3].

المطلب الثالث: حالات الفائض والحجز في الميزان التجاري.

1. **حالات الفائض في الميزان التجاري:**

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين، تعتبر أهمية هذا الرقم بالغة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها حالها وأن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج سيكون فيها غالبا وأن بضائعها المنافسة سعرا وجوده في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف الخارجي وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي

[1] عبد الجميل هجيرة، أثر تغيرات بسعر الصرف على الميزان التجاري، حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، الجزائر،2012 ص 96-97.

[2] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح، الإسكندرية ،2008، ص 295.

[3] عبد الجميل هجيرة، مرجع سابق الذكر، ص 97.

بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فإن فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما عنه الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

التأشير يعتبر طردي مع كل من العملة ومؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلية للبلدان أكثر من التدفقات النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات، مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد، وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر العملة، لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حدا تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقلص قيمة التبادل التجاري.

2. حالات العجز في الميزان التجاري:

أما العجز في الميزان التجاري وهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقدي إلى الخارج أقل مما يدخل إلى الدولة، فإذا كان العجز مستمرا ومرتفع، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة التي تعود بالسلب إجمالا على الاقتصاد وعلى العكس في حالة الفائض في الميزان التجاري فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات.[1]

[1] بلواضح رقية، **تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري**، دراسة حالة الجزائر 2000-2016، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة 2016-2017، صفحة 30.

المبحث الثاني: الإطار النظري المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الناتج المحلي الإجمالي.

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولا، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزء من الحسابات القومية، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات والمستثمرين إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع، أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولا إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي، لمساعدة المستثمرين من إدراك المعلومات وشفافيتها.

1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

وهو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية خلال أراضيه وبالتالي لا يحتسب إنتاج مواطنيه إذا كانوا يقيمون خارجه في حين يتم حساب إنتاج الأجانب المقيمين على أراضيه.

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج

صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج = دخول حاملي الجنسية في الخارج – دخول الأجانب المقيمين في الداخل.[1]

وهو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر، عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أو من الأجانب وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد حسبته بالرقعة الجغرافية لذلك البلد

أيضا يعرف على أنه قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

[1] نداء محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، 2010، ص14.

الناتج المحلي الإجمالي إنما يشمل مشتريات المستهلكين من السلع والخدمات، ومشتريات منشأة الأعمال من الآلات والمعدات، كما يشمل شراء القطاع العائلي للمساكن. ومن خلال الناتج المحلي الإجمالي يمكن ملاحظة الاتي:

- أن الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع يتضمن قيمة السلع والخدمات النهائية فقط وليس قيمة كل السلع والخدمات التي أنتجتها المجتمع خلال الفترة الزمنية لأن السلع التي ينتجها المجتمع ليست جميعها نهائية فمنها ما هو من السلع والخدمات الوسطية التي تستخدم كمدخلات في العمليات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة في النشاط الاقتصادي.

مثال: إنتاج القطن الخام بعد سلعة وسيطة تدخل في إنتاج غزل القطن، يمثل مدخلا للوحدات الإنتاجية التي تصنع المنسوجات، وهذه الأخيرة تمثل مدخلا لصناعة الملابس، فالذي يجب أن يحسب هو الناتج النهائي وهو الملابس سلعة نهائية تدخل في الناتج المحلي الإجمالي.

- نعبر عن الناتج المحلي الإجمالي بمقياس نقدي (القيمة السوقية) وذلك حتى تسهل علينا تقدير قيمة الناتج للسلع والخدمات المختلفة، فمثلا كيف يمكن أن تجمع منتجات الاقتصاد غير متجانسة مثل السيارات، الفواكه، الخدمات البنكية، التأمين، غير ذلك فالتعبير النقدي هو الوسيلة التي تعالج ذلك.[1]

2. أهمية الناتج المحلي:

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالبا سنة.
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.
- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.
- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.

[1] خالص الهام، **اثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ،2014،ص ص49/50.

- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بكل تقريبي.
- استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة. [1]

المطلب الثاني: مفهوم التضخم وانواعه.

1-مفهوم التضخم:

التضخم هو ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع والخدمات، وهو يحدث (غالبا) عند تجاوز الناتج (GDP) للمستوى التوازني الموافق للطاقة الإنتاجية الرأسمالية الكامنة في الاقتصاد السوقي، أو عند انعكاس المؤثرات الخارجية كالحروب وتقلبات الأسواق.[2]

هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار أن غالبية السلع والخدمات أو متوسط الأسعار في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة بما فيها تكاليف عناصر الإنتاج.

وبشكل عام يعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين.[3]

وكذلك يمكن النظر إلى التضخم على انه، نقود كثيرة تطارد سلع قليلة ،بمعنى أن معدل نمو متوسط الدخل النقدي أكبر من معدل نمو متوسط الإنتاج، أو بعبارة أخرى أن معدل التغير في الطلب الكلي (إنفاق استهلاكي+ إنفاق استثماري) أعلى من معدل التغير في العرض الكلى (الإنتاج المحلي+ الاستيراد + المخزون السلعي) لذلك ترتفع الأسعار بالمتوسط في الأجل القصير (القدرة التي يكون فيها حجم الإنتاج ثابتا أو شبه ثابت) وفي ذلك وجهات نظر مختلفة بعضها مالي والآخر نقدي ويمكن التعبير عن التضخم بحالة الارتفاع المستمر في الأسعار بشكل عام، يتبعه انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، والتي تنعكس بحالات من عدم

[1] مهند عبد الملك السلمان، احمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، فيفري 2016، ص6.
[2] موشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للطباعة وللنشر والتوزيع، عمان، ص197.
[3] رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، أثاره، واسباب معالجته، دار النشر والتوزيع صندوق النقد العربي، 2021، ص05.

التوازن الاقتصادي في أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج (اختلال التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية)[1]

التضخم كما هو شائع يعرف بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع المنتجات ويؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية أي بمعنى آخر التآكل النقدي.[2]

وفي تعريف اميل جام EMIL JAMES: التضخم هو حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.[3]

ويعرف التضخم على انه الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد.[4]

2- أنواع التضخم:

يمكن تقسيم التضخم إلى عدة أقسام وتختلف طبيعة التقسيم تبعا لوجهة النظر التي ينظر إليها للتضخم وفق الأسس التالية:

أولا: أساس السرعة التي ترتفع فيها الأسعار:

1- **التضخم الزاحف Creeping inflation**: وهو أخف أنواع التضخم ينظر إليه الاقتصاديون انه ليس ضارا على الإطلاق، وهو يحدث على شكل ارتفاع عالمي في الأسعار يمكن له أن يبعد الاقتصاد عن حالة الجمود وقد يكون خطر إذا ما استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، ويرى كنت (Kent) أن ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3 بالمائة سنويا إنما يعتبر تضخما زاحفا ولا يؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي.

2- **التضخم السائر Walking inflation**: هو أن يصبح الارتفاع في الأسعار أكثر وضوحا بالمقارنة بالتضخم الزاحف وهو أن ترتفع الأسعار خلال عقد أكثر من 10 بالمائة وتحديدا بين 30 بالمائة و40 بالمائة وهو أكثر خطورة من التضخم الزاحف.

---

[1] احمد إبراهيم دهشان، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغيري التضخم وسعر الصرف في مصر، دار YDhshan، ص ص39-40

[2] سعود جايد مشكور،محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009، ص206.

[3] سراي صالح، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء الأسواق المالية ، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016،ص 66

[4] الوزني خالد الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة6، دار وائل، عمان، الأردن، 2003، ص249.

3- **التضخم الجاري Running inflation**: عندما تبدأ الأسعار بالتزايد بصورة يكون التزايد في الأسعار عبر عقد من الزمن أكثر من 100 بالمائة وعليه فإذا كانت الأسعار ترتفع سنويا بمعدل يزيد عن 10 بالمائة يسمى التضخم الجاري.

4- **التضخم الجامح Galloping inflation**: وهو حالة تضخم شديد ،حيث أن الأسعار ترتفع كل لحظة وليس هناك حدودا لارتفاع الأسعار، لذا يصعب قياس ذلك ،وعادة ما ترتفع الأسعار بمقدار 100 بالمائة سنويا في هذه الحالة، كما هو حال التضخم الذي حدث في ألمانيا عندما زادت كميات النقود مئات الملايين من المرات.

ثانيا: على أساس النطاق:

1- التضخم الشامل comprehensive inflation: ويحدث هذا التضخم عندما ترتفع أسعار كل سلعة في الاقتصاد الوطني، وهو ظاهرة تضخمية عادية إلى خطوات ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2- التضخم الجزئي أو الوقتي sporadic inflation: ويحدث في الحالات التي يكون فيها متوسط مجموعة من الأسعار ترتفع بسبب ارتفاع أسعار فردية نتيجة نقص غير عادي في سلع معينة، أي عندما يكون العرض محدد نتيجة ظروف طبيعية ولا يمكن زيادته بسرعة ،كتدهور بعض المحاصيل الزراعية، وارتفاع أسعار بعض المنتجات الصناعية في حالات الاحتكار الناجح، والرقابة المباشرة على الأسعار هنا قد تنجح إذا ما استخدمت بمهارة في تخفيض معدلات التضخم..

ثالثا: أساس تصرف الحكومي تجاه الضغوط التضخمية

1- **التضخم الحر (المفتوح) open inflation**: عندما لا تحاول الحكومة منع ارتفاع الأسعار فان التضخم يسمى تضخما حرا أو مفتوحا، ويحدث عندما ترتفع الأسعار دون توقف، أي عندما يتحرك جهاز الأسعار بشكل حر ليقوم بوظيفة فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات. [1]

2- **التضخم المراقب Repressed inflation**: عندما تتخذ الحكومة من الإجراءات ما يوفق استمرار وارتفاع الأسعار فان التضخم يكون مراقبا، وقد يتم ذلك عن طريق إتباع سياسات معينة مثل الرقابة على الأسعار فمثلا: الرقابة أثناء الحروب قد تؤدي إلى التضخم ولكن في فترة ما بعد الحرب يتحول التضخم إلى تضخم مفتوح، والخاصية الرئيسية للتضخم المراقب انه يسعى لمنع التوزيع عن طريق الارتفاع

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع،2009، ص141.

في الأسعار ويستبدل ذلك بنظام توزيع قائم على أساس الرقابة، وعليه فان إدارة الرقابة هي إحدى الخصائص الهامة للتضخم المراقب.[1]

رابعاً: حسب معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم الاقتصادي كيتز إلى ما يلي:

1-**التضخم في أسواق السلع**: يفرق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي:

أ. **التضخم السلعي**: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

ب. **التضخم الرأسمالي**: يحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها، ويترتب على ذلك تحقيق أرباحا قدرية في كل من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

2-**التضخم في أسواق عوامل الإنتاج**: يفرق بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

أ. **التضخم الربحي**: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

ب. **التضخم الداخلي**:: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور العمل.[2]

المطلب الثالث: ماهية سعر الصرف.

1. تعريف سعر الصرف:

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه أو تعطي شمولا لمفهومه نذكر منها:

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية[3].

[1] سعيد سامي الحلاق، مرجع سابق ،ص142.

[2] سراي صالح، نفس المرجع السابق، ص74.

[3] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2006، ص103

- يعرف سعر الصرف بأنه "سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.[1]

ويعرف سعر الصرف كذلك بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، فمثلا يتم التعبير عن سعر صرف الدينار الجزائري إزاء الدولار بسعر الصرف 73 = $1دج، أي أن الدولار يتم تحويله إلى 73دينار جزائري، والحاجة للصرف تقتضيها معاملات تتصل بالعالم الخارجي، وأحيانا يعبر عن سعر الصرف بعدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية فمن المثال السابق يمكن القول أن سعر الصرف للدينار الجزائري هو$ 0.0137 = دج1.[2]

2. وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف نذكر منها:

- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).
- **وظيفة تطورية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي والجغرافي لتجارة الخارجية للأقطار.
- **وظيفة توزيعية:** وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية، بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

[1] دوغة الحسين ، ص07

[2] أويابة صالح، اثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير تخصص التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010، ص14.

ثانيا: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

إن العوامل التي تؤثر على أسعر صرف العملات كثيرة جدا، ولغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سبتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية:

أ. **العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:**[1]

- **كمية النقود:** إن الزيادة في كمية النقود(مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، سرعة تداول النقود..) تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وهذا ما أكده " ملتون فردمان " إذ يرى أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وبالتالي هذا يجعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وينتج على ذلك ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزات المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات بلد ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.
- **أسعار الفائدة:** إن حركة رؤوس الأموال، والأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض.
- **الموازنة العامة:** تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية.
- **معدلات التضخم:** يعتبر معدل التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف واتجاهات تغيره فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في تأثير على سعر الصرف.

[1] أوابة صالح نفس المرجع، ص20

ب. **العوامل غير الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:** هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي:

- **الاضطرابات والحرب:** تعد الاضطرابات السياسة وحالات الحروب الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، وذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة واقتصاد البلد بصورة عامة وتأثر جميع القطاعات الإقتصادية للبلد وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.
- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبرائهم وقوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف يفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة باستعمالهم الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر.
- **الإشاعات والأخبار:** تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها وتكون الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.
- **التغيرات في قيمة الصادرات والاستيراد:** فحين ما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة إلى الإيرادات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لزيادة طلب الأجانب عليها، وذلك سيؤذي إلى تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى سعر الصرف.[1]

[1] أوابة صالح نفس المرجع، ص21.

المبحث الثالث: علاقة المتغيرات الاقتصادية الميزان التجاري.

المطلب الأول: علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالميزان التجاري:

يمكن أن يؤثر الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بطرق عدة ندكر منها:

- الصادرات تعزز النمو الاقتصادي: عندما تزيد الصادرات، يزيد الإنتاج وينمو الاقتصاد بصورة أسرع. وبالتالي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- الواردات تخفض الناتج المحلي الإجمالي: إذا زادت الواردات، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل حجم الإنتاج المحلي وتضييق السوق المحلية، وبالتالي تخفيض الناتج المحلي الإجمالي.
- تأثير تدفق الأموال: قد يؤدي ارتفاع الصادرات إلى تدفقات مالية إيجابية إلى الاقتصاد المحلي، في حين أن ارتفاع الواردات يمكن أن يؤدي إلى تدفقات مالية سلبية.
- النقد الأجنبي: يمكن أن تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة العملات الأجنبية في البلد المستورد، وبالتالي زيادة قيمة العملة المحلية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: علاقة التضخم بالميزان التجاري:

إن تأثير التضخم على الميزان يكون أكثر وضوحا إذا كان قطاع التجارة الخارجية يساهم بنسبة كبيرة في الدخل، واذا كان العجز الجاري بميزان المدفوعات يمكنه امتصاص جزءا من فائض الطلب، ويحد من سرعة اندفاع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، فإن قدرة هذا العجز على امتصاص هذا الفائض تتوقف على إمكانية الاقتصاد الوطني من تدبير تمويل العجز بميزان المعاملات الجارية لميزان المدفوعات.[1]

فيؤثر التضخم على الواردات تأثيرا سلبيا، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية عن المنتجات المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بالداخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة الانخفاض سعرها، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كانت هذه الواردات تتمتع بجودة أكثر من السلع المحلية المماثلة لها.

ينتج عن التضخم أيضا آثارا سلبية على القطاعات المصدرة عن طريق زيادة التكاليف في هذه القطاعات، مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية، وخصوصا إذا كانت الدولة لا تتمتع بموقف احتكاري في السوق العالمية، حيث لا يمكن لهذه الدولة نقل عبء هذه الزيادة إلى المستهلك في

[1] بن يوسف نوة، **أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر 1990-2012**، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، ديسمبر 2014،ص 49.

الأسواق الخارجية، ففي هذه الحالة فإن منتجي ومصدري هذه الدولة لا يحققون من صادراتهم الأرباح المطلوبة والمرغوب فيها، مما يدفع الدولة إلى التدخل عن طريق منح إعانات لهم، ويزداد الأمر سوءا إذا كانت صادرات هذه الدولة لا تتمتع باستقرار في أسعارها.

ويتأثر القطاع الصناعي بتضخم النفقة وذلك عن طريق: ارتفاع الأجور، ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المحلية والوسطية والاستثمارية المستوردة. ومن ثم فقد ترتفع الأسعار بشكل كبير وذلك في حالة ما إذا كانت هذه المستلزمات المستوردة تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج، وكانت هناك صعوبات في استيرادها مع ارتفاع في أسعارها العالمية، الأمر الذي قد ينجم عنه ارتفاع في تكاليف إنتاج هذه القطاعات، وظهور الاختناقات والطاقات العاطلة مما ينعكس في النهاية على زيادة في تكلفة الوحدة والمنتجة، وبالتالي ارتفاع سعرها.[1]

وبذلك يساعد التضخم على حدوث تدهور في كمية الصادرات من ناحية وزيادات الواردات من ناحية أخرى وهروب رؤوس الأموال الوطنية، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، والذي بدوره قد يضيف ضغوطا أخرى إلى الضغوط التضخمية الموجودة في الاقتصاد، فإذا لجأت الدولة على سبيل المثال إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد، فإنها تؤدي إلى أنه بدال من تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، ويكون من نتيجته توجيه هذه القوة الشرائية الفائضة إلى الأسواق المحلية، الأمر الذي يساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية الموجودة به.

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري.

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات وقيمة الواردات فإذا ازدادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائض، ويحقق العجز في الحالة العكسية، ويعبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة أحد محدداته الأساسية فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدر أكبر من وحدات عملة الدولة الأخرى، ويساوي الفرق بين الصادرات **X** والواردات **M** أي **X-M** وهو حد عن الإنفاق الكلي والذي يكتب على الشكل التالي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$[2]

[1] بن يوسف نوة، نفس المرجع السابق، ص50.

[2] عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر** (مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بالقايد، 2012، ص98.

حيث.X-M) G.I.C) تمثل كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على التوالي كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر الصرف بلدها ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الخارجية.

عندما يستورد بلد منتوج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتوج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغير في سعر الصرف وفي حالة عجز الميزان التجاري .بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين، العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقسيمها.

ومع ذلك ضعف قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر والعملة الأجنبية ترتفع من جديد أو أن قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير اقل، والعملة الأجنبية تنخفض.[1]

[1] بلواضح رقية، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادي، مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص31

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يتضح لنا ان الميزان التجاري هو مفهوم يشير إلى الفرق بين صادرات واردات السلع والخدمات لبلد معين خلال فترة زمنية محددة، ويمكن أن يكون له علاقة بمجموعة متغيرات اقتصادية التي تكون السبب في ارتفاع او انخفاض نسبته على المدى القصير.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

تمهيد

يعد قطاع التجارة الخارجية من أبرز القطاعات الذي يحظى بأهمية واسعة لدى مختلف دول العالم فهو يعكس مدى الانفتاح على العالم الخارجي ودرجة اعتماد الدول على بعضها البعض وقدرتها الإنتاجية والتنافسية في مختلف الأسواق الدولية، وفي ظل التطور السريع الذي يشهده التبادل التجاري من تصدير واستيراد للسلع سعت أغلب الدول لانتهاج سياسة تجارية على النحو الذي يضمن لها تحقيق التوازن الاقتصادي وتحسين وضعية الميزان التجاري الذي يتعرض للاختلال سواء في شكل عجز أو فائض جراء عوامل داخلية وخارجية والجزائر كغيرها من الدول تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة التطورات من خلال الإصلاحات التي قامت بها منذ الاستقلال على مستوى قطاع التجارة الخارجية بدءا من الرقابة وصولا إلى تحرير التجارة الخارجية وتوقيعها لعدة اتفاقيات كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر وسعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى تعديلات تزامنت مع هذه الإصلاحات تمثلت في تعديل سياسة سعر الصرف.

المبحث الاول: تطور الميزان التجاري.

أبرز البنك الدولي تحقيق الاقتصاد الجزائري قفزة نوعية وتحسنا ملحوظا منذ بداية سنة 2000 واستقرارا في وضعية الاقتصاد مقارنة لما كانت عليه سابقا نتيجة الأزمات التي شهدتها الأسواق النفطية العالمية وما نتج عنها من أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري وبالتحديد على وضعية الميزان التجاري باعتباره الركيزة.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم(01): يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2020).

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حجم التغطية %
2000	22031	9173	12858	240
2001	19132	9940	9192	192
2002	18825	12009	6819	157
2003	24612	13534	11078	182
2004	32083	18308	13775	175
2005	46001	20357	25644	226
2006	54613	21456	33157	255
2007	60163	27631	32532	218
2008	79298	39479	39819	201
2009	45194	39294	5900	115
2010	57053	40473	16580	141
2011	73489	47247	26242	156
2012	71866	50376	21490	143
2013	64974	55028	9946	118
2014	61172	58330	2842	105
2015	28886	39192	10332-	74
2016	30026	47089	17063-	64
2017	34763	45957	11194-	76
2018	41797	46330	4532-	90
2019	35823	41934	6110-	85
2020	23796	34391	10595-	69

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر.

Source: https://data.albankaldawli.org/ Date24/02/2023 Heure14:20.

الشكل رقم(01): يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2020).

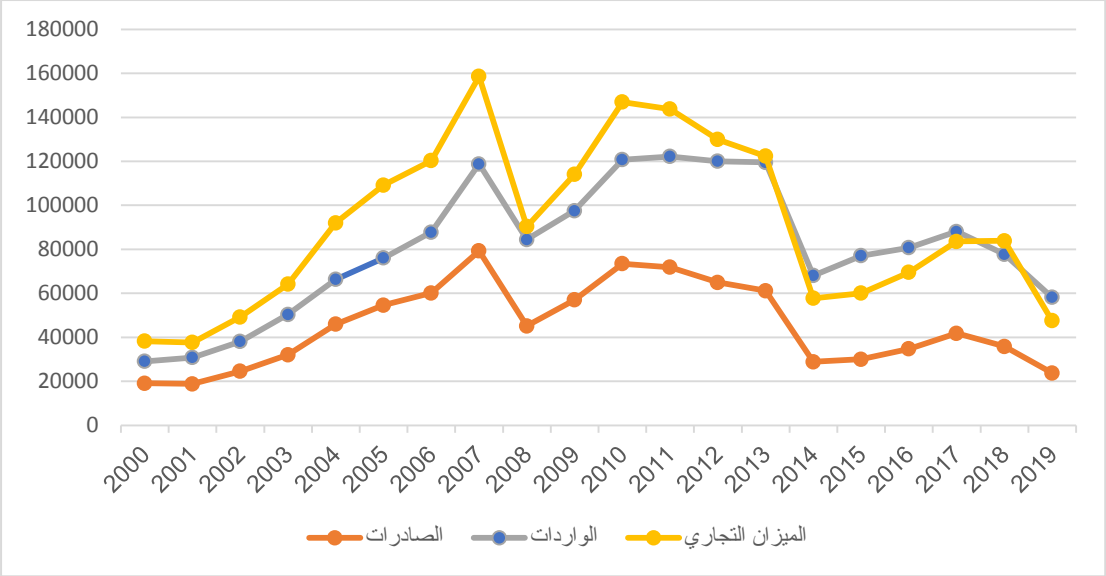

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال الجدول (01) يمكن أن نضع التقسيم التالي:

1. **الصادرات**:

- **الفترة من (2000-2002)**: نلاحظ خلال هذه الفترة انخفاض طفيف في قيمة الصادرات حيث انتقلت من ما قيمته 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 18825 مليون دولار سنة 2002.
- **الفترة من (2002-2008)**: خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات حيث انتقلت من ما قيمته 18825 مليون دولار سنة 2002 إلى ما قيمته 24612 مليون دولار سنة 2003، واستمرت في الارتفاع حتى بلغت ذروتها سنة 2008 بقيمة قدرها 79298 مليون دولار وهذا راجع لفترة البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر خلال هذه الفترة.
- **سنة 2009**: نلاحظ أنه سنة 2009 حدث انهيار في قيمة الصادرات حيث انخفضت مباشرة من ما قيمته 79298 مليون دولار سنة 2008 إلى ما قيمته 45194 مليون دولار وذلك راجع لتراجع مداخيلها البترولية وذلك بسبب تراجع أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض كميات المحروقات المصدرة ونظرا لاعتماد الجزائر على صادرات المحروقات، أدى هذا إلى تعرضها لهذه الصدمة.

- **الفترة من (2009–2011)**: في هذه الفترة نلاحظ بداية ارتفاع في قيمة الصادرات مرة أخرى حيث انتقلت مما قيمته 45194 مليون دولار سنة 2009 إلى ما قيمته 73489 مليون دولار سنة 2011.
- **الفترة من (2011–2015)**: تلاحظ خلال هذه الفترة بداية انخفاض الصادرات مرة أخرى إلى غاية انهيارها مجددا سنة 2015 مسجلة أقل قيمة لها خلال فترة الدراسة، حيث قدرت ب 28886 مليون دولار، وتعتبر هذه الحالة كما حدث سنت 2009 حيث انخفضت أسعار النفط ما أدى إلى انخفاض صادرات الجزائر التي تعتمد على صادرات المحروقات، ما أدى إلى تراجع مداخيلها.
- **الفترة من (2015–2018)**: نلاحظ خلال هذه الفترة حدث تحسن ملحوظ في قيمة الصادرات حيث انتقل من 28886 مليون دولار سنة 2015 إلى ما قيمته 41797 مليون دولار سنة 2018.
- **الفترة من (2019–2020)**: نلاحظ خلال هذه الفترة انخفاض في قيمة الصادرات بعدما كان 35823 سنة 2019 الى ما قيمته 23796 سنة 2020.

2. الواردات

- **الفترة من (2000–2014)**: خلال هذه الفترة تلاحظ ارتفاع متواصل في قيمة الواردات الجزائرية حيث انتقلت مما قيمته 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 58330 مليون سنة 2014 كأعلى قيمة حققتها الجزائر خلال فترة الدراسة.
- **الفترة من(2014–2015)**:خلال هذه السنة تلاحظ انخفاض كبير في قيمة الواردات الجزائرية حيث انخفضت انخفاض مباشر من ما قيمته 58330 مليون دولار، إلى ما قيمته 39192 دولار سنة 2015.
- **الفترة من (2015–2018)**: هنا نلاحظ عودة الارتفاع في قيمة الواردات حيث انتقلت من 3 مليون دولار إلى 46330 مليون دولار.
- **الفترة من (2019–2020)**:خلال هذه الفترة نلاحظ تراجع في قيمة الواردات بعدما شهد انتعاشا ملحوظ حيث استمر في الانخفاض خلال هذه الفترة الى ما قيمته 41937 مليون دولار سنة 2019 الى 34391 مليون دولار سنة 2020.

3. الميزان التجاري:

- **الفترة من (2000-2002)**: تلاحظ خلال هذه الفترة انخفاض الفائض في الميزان التجاري من ما قيمته 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 6816 مليون دولار سنة 2002 وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات.
- (**الفترة من 2002-2008**):خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاع في رصيد الميزان التجاري حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 قدرت ب 39819 مليون دولار وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة (2000-2020) وهذا بسبب ارتفاع الفرق بين قيمة الصادرات والواردات حيث أصبحت قيمة صادرات الجزائر أكبر من وارداتها وذلك راجع لارتفاع أسعار.
- **سنة 2009** خلال هذه السنة تلاحظ انخفاض حاد في رصد الميزان التجاري حيث انخفض الفائض فيه إلى ما قيمته 5900 مليون دولار وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية مما نجم عنه انخفاض أسعار النفط التي أثرت على كميات صادرات المحروقات حيث انخفضت الصادرات مقارنة بالواردات مما انعكس على موازين الدول وتأثر الموازين التجارية به.
- **الفترة من (2009-2011)**: خلال هذه الفترة تلاحظ عودة ارتفاع الفائض في الميزان التجاري حيث انتقل من 5900 مليون دولار سنة 2009 إلى ما قيمته 26242 مليون دولار سنة2011.
- **الفترة من (2011-2014)**: خلال هذه الفترة نلاحظ عودة انخفاض الفائض في الميزان التجاري حيث انخفض من ما قيمته 26242 مليون دولار سنة 2011 حتى بلوغه 2842 مليون دولار سنة 2014.
- **الفترة من (2014-2020)**: خلال هذه الفترة نلاحظ حدوث عجز في الميزان التجاري في الست سنوات الأخيرة كلها، حيث سجل أعلى عجز سنة 2016 بقيمة قدرها 17063 مليون دولار وذلك راجع لارتفاع قيمة الواردات وتفوقها على الصادرات الجزائرية التي تأثرت بصفة كبيرة بالأزمة النفطية الحادة وانخفاض أسعار النفط وذلك بسبب اعتماد الجزائر عليه في مختلف صادراتها ما أثر على الميزان التجاري بالسلب.

الشكل رقم(02): يمثل تطور معدل التغطية خلال الفترة(2000-2020).

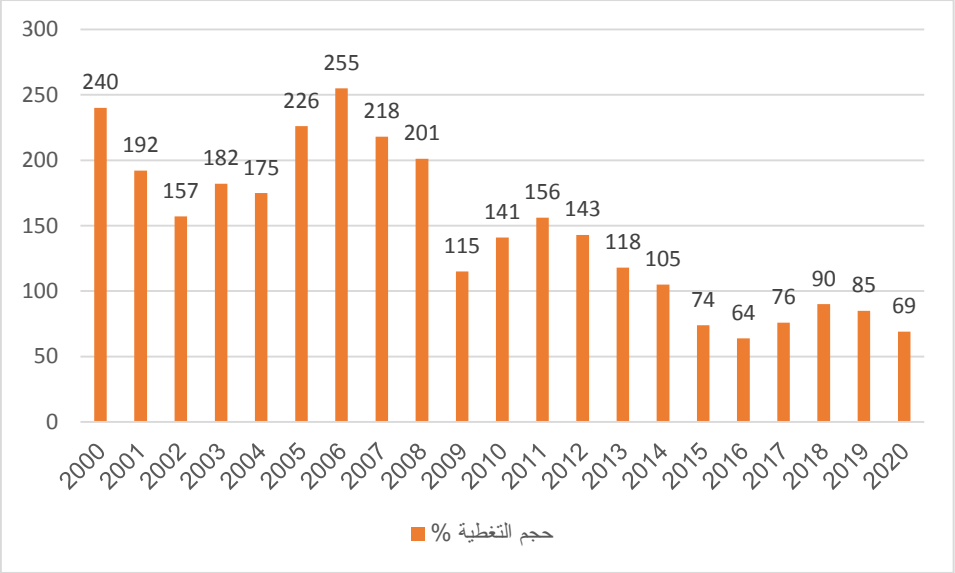

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال الشكل رقم (02) أعلاه وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) سنقوم بتحليل معدل تغطية الصادرات للواردات مقسمة عبر فترات كما يلي:

- **الفترة من (2000-2002)**: خلال هذه الفترة نلاحظ انخفاض في معدل التغطية حيث انتقل مما قيمته 240 سنة 2000 إلى ما قيمته 157 سنة 2002.
- **الفترة من (2003-2006)**: نلاحظ عودة ارتفاع نسبة التغطية خلال هذه الفترة حيث انتقل من 157 % إلى ما نسبته 255 سنة 2006 كأعلى معدل تغطية خلال فترة الدراسة حيث غطت الصادرات الواردات بنسبة كبيرة.
- **الفترة من (2007-2009)**: خلال هذه الفترة تلاحظ عودة انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات حيث انتقلت من أعلى نسبة لها 255% إلى 115% سنة 2009.
- **الفترة من (20010-2011)**: تلاحظ خلال هذه الفترة عودة ارتفاع معدل التغطية بنسبة قليلة حيث انتقل من 115% سنة 2009 إلى ما نسبته 156% سنة 2011.
- **الفترة من (2012-2016)**: خلال هذه الفترة تلاحظ عودة انخفاض معدل التغطية حيث كل سنة ينخفض بنسبة معينة إلى أن وصل سنة 2016 إلى ما نسبته 64% والذي يعتبر أقل نسبة تغطية محقق خلال هذه فترة الدراسة.

- **الفترة من (2017-2018)**: أما بالنسبة لهذه الفترة نلاحظ تحسن طفيف في نسبة تغطية الصادرات للواردات حيث أنتقل من 76% سنة 2017 الى 90% سنة 2019.
- **الفترة من (2019-2020)**: تميزت هذه الفترة بتراجع في نسبة التغطيـــة الى 85 %ســـنة 2019 لتستمر في التراجع الى 69 %سنة 2020.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).

1. هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).

جدول رقم (02): يمثل هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).

السنوات	الصادرات خارج المحروقات		الصادرات من المحروقات		إجمالي الصادرات	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
2000	612	2.77	21419	97.22	22031	100
2001	648	3.38	18484	96.61	19132	100
2002	734	3.89	18091	96.10	18825	100
2003	673	2.73	23939	97.26	24612	100
2004	788	2.48	30925	97.51	31713	100
2005	907	1.97	45097	98.02	46001	100
2006	1152	2.12	53456	97.87	54614	100
2007	1332	2.21	58831	97.78	60163	100
2008	1937	2.44	77361	97.55	79298	100
2009	1066	2.34	44411	97.66	45477	100
2010	1619	2.80	56143	97.20	57762	100
2011	2140	2.90	71662	97.10	73802	100
2012	2048	2.82	70571	97.18	72620	100
2013	2161	3.28	63662	96.72	65823	100
2014	2810	4.59	58362	95.41	61172	100
2015	2057	5.85	33081	94.15	35138	100
2016	1781	6.00	27917	94.00	29698	100
2017	1930	5.49	33203	94.51	35132	100
2018	2405	5.67	39277	94.23	41682	100
2019	2092	6.18	31725	93.81	33817	100
2020	1909	9.3	19524	90.7	21545	100

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات بالاعتماد على MAP TRADE متاح على الرابط:

https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx date:27/02/2023 H 20:43

Source:https://www.commerce.gov.dz/statistiques date:27/02/2023 H 21:06

يتبين لنا من الجدول أعلاه أنه يمكن تقسيم مراحل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة إلى أربعة مراحل كالتالي:

- **الفترة الأولى (2000-2008)**:خلال هذه الفترة تميزت بارتفاع الصادرات الإجمالية وصادرات من المحروقات سنة لأخرى وهذا تبعا لارتفاع سعر البترول، في حين هناك ثبات نسبي للصادرات خارج المحروقات والتي بلغت في مجموعها خلال هذه الفترة ما مقداره 8783 مليون دولار أمريكي أي ما يمثل 46،2% من إجمالي الصادرات، وهذا ما يدل على هامشيتها في الاقتصاد الوطني.
- **الفترة الثانية (2009-2011)**: شهدت سنة 2009 سقوط حر في قيمة الصادرات وهذا نتيجة الأزمة المالية العالمية والتي كان من تداعياتها تقلص الجهاز الإنتاجي للدول المستوردة للمحروقات ومنه تقلص وارداتها منها لتبدأ مرة أخرى في التحسن بعدها، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فبقيت هامشية خلال هذه الفترة أيضا.
- **الفترة الثالثة (2012-2016)**: شهدت هذه الفترة انخفاضا من سنة لأخرى في قيمة الصادرات لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2016 خلال أكثر من عشرية كاملة أي منذ سنة 2003 أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فشهدت تحسنا خفيفا لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2014 مبلغ 2810 مليون دولار أمريكي، لتبدأ في التراجع بعد ذلك.
- **الفترة الرابعة (2017-2020)**: شهدت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في الصادرات مقارنة بالمرحلة السابقة حيث انتقل من 1930 مليون دولار الى ما قيمته 2405 مليون دولار سنة 2018 لكن سرعان ما تراجعت سنة 2019 ويستمر في الانخفاض لغاية سنة 2020 وهذا رغم تحسن الدولار الأمريكي وانخفاض الأورو الأوربي، ونرجح السبب لجائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فشهدت ثباتا نسبيا مقارنة بالفترة السابقة.

الشكل رقم (03): يمثل تطور معدل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).

الوحدة: مليون دولار

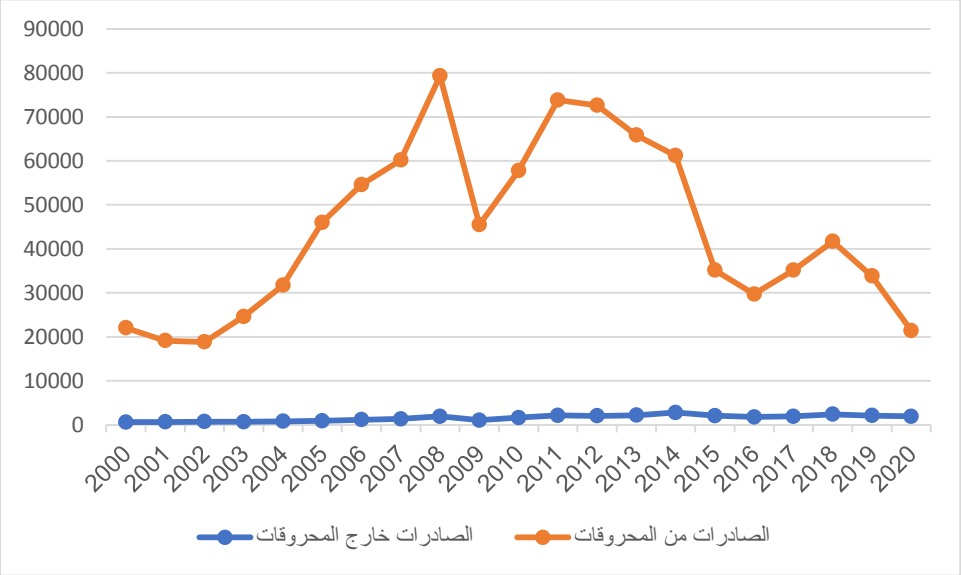

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

وكخلاصة يمكن القول أن صادرات الجزائر تتميز بسيطرة كلية للمحروقات، حيث نجد أن كل الإستراتيجيات التنموية اعتمدت على الموارد الآتية من تصدير المحروقات زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة ارتباطا لاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات، حيث تعكس هيمنة صادرات المحروقات بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 97% طيلة فترة الدراسة، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف التوازنات الخارجية،، أما عن الصادرات خارج المحروقات لازالت تمثل نسبيا ضعيفة جدا في حجم الصادرات الكلي.

2. هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).

جدول رقم (03): يمثل هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).

البيان / السنة	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	129	2415	428	1655	85	3068	1393
2001	139	2395	478	1872	155	3435	1466
2002	145	2740	562	2336	148	4423	1655
2003	114	2678	689	2857	129	4955	2112
2004	173	3374	733	3422	157	7139	2797
2005	212	3587	751	4088	62	8452	3107
2006	244	380	843	4934	96	8528	3011
2007	324	4954	1325	7105	146	10026	3752
2008	594	7796	1378	9154	174	15434	5036
2009	549	5863	1201	10165	233	15140	6145
2010	945	6027	1404	9944	341	15573	5987
2011	1164	9805	1776	10431	387	15951	7944
2012	4955	9023	1839	10623	330	13604	9997
2013	4385	9580	1841	11310	508	16194	11210
2014	2879	11005	1891	12852	658	18961	10344
2015	1699	7051	1177	8971	526	13195	6573
2016	1613	8223	1563	14437	503	15412	8338
2017	1992	8437	1524	10981	611	13962	8450
2018	1015	8573	1898	10959	563	13433	9756
2019	1436	8072	2012	10297	457	13302	6455
2020	915	8094	2299	7967	200	9157	5730
المجموع	**25621**	**130072**	**27612**	**166360**	**6469**	**239344**	**121258**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات: نشرات الديوان الوطني لإحصائيات (2000-2020)

http://www.ons.dz/ Date24/02/2023 Heure14:34

بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الجزائر

https://data.albankaldawli.org/ Date 24/02/2023 Heure16:20.

من خلال الجدول رقم (03) يتبين لنا أن هيكل التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020) يتحدد في المجموعات التالية:

1. **التجهيزات الصناعية:** تهيمن التجهيزات الصناعية على قطاع الواردات حيث حققت خلال فترة الدراسة(2000-2020) ما قيمته 239344 مليون دولار أمريكي، حيث عرفت ارتفاعا مستمرا في قيمها بحيث انتقلت من 3068 مليون دولار والتي تعتبر أقل قيمة مسجلة خلال هذه الفترة إلى ما قيمته 18961مليون دولار أمريكي سنة 2014 والتي تعتبر أعلى قيمة لها، لتستمر بعها في الانخفاض الى غاية سنة 2020 بقيمة 9157 مليون دولار أمريكي.
2. **المواد نصف المصنعة:** نجد أن المواد المصنعة قد صنفت في المرتبة الثانية في قطاع الواردات الجزائرية، حيث عرفت تزايدا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من أقل قيمة لها وهي 1655 مليون دولار أمريكي والمحققة سنة 2000 إلى ما قيمته 14437 مليون دولار أمريكي سنة 2016 والتي تمثل أعلى قيمة، ثم نلاحظ تراجع مستمر الى غاية سنة 2020 بنسبة 7967 مليون دولار أمريكي والسبب في ارتفاع الاستيراد في المواد النصف مصنعة راجع إلى كون الجزائر من الدول المستخرجة غير المنتجة بسبب افتقارها آلات ومعدات التصنيع المتطورة.
3. **المواد الغذائية:** احتلت المواد الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الواردات حيث نلاحظ أنها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث انتقلت قيمتها من 2415 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى غاية بلوغها أعلى قيمة من الواردات الغذائية سنة 2014 بقيمة قدرها 11005 مليون دولار أمريكي، لتتراجع قمتها بعد ذلك حتى سنة 2020 بنسبة 8094 مليون دولار أمريكي.
4. **السلع الاستهلاكية:** أما بالنسبة السلع الاستهلاكية نجد أنها تحتل المرتبة الرابعة في قطاع الواردات حيث انتقلت الى قيمته 1393 مليون دولار أمريكي سنة 2000، وبقيت في حالة تزايد إلى غاية بلوغها ما قيمته 11210 مليون دولار أمريكي سنة 2013 كأعلى قيمة لها، ثم بدأت في التراجع مرة أخرى حتى بلغت ما قيمته 5730 مليون دولار سنة 2020.
5. **المواد الأولية:** تحتل المواد الأولية المرتبة الخامسة من حيث المستوردات الجزائرية حيث قدرت سنة 2005 ب428 مليون دولار أمريكي، وبقيت في حالة تزايد إلى غاية بلوغها ما قيمته 2299 مليون دولار أمريكي سنة 2020.

6. **الطاقة:** تحتل الواردات من الطاقات المرتبة السادسة حيث كانت قيمتها 129 مليون دولار أمريكي سنة 2000، وبدأت في التزايد حتى بلغت ما قيمته 4955 مليون دولار سنة 2012 كأعلى قيمة، لتشهد انخفاض لغاية سنة 2020 بقيمة 915 مليون دولار، وتعتبر الواردات من الطاقات المنخفضة مقارنة بالواردات من السلع الأخرى وذلك راجع لامتلاكها مواد خام طاقوية.
7. **التجهيزات الفلاحية:** لتأتي التجهيزات الفلاحية في المرتبة الأخيرة من حيث الاستيراد حيث كانت قيمتها 85 مليون دولار فقط سنة 2000، ثم تزايدت حتى بلغت ما قيمته 658 مليون دولار سنة 2014 كأعلى قيمة مسجلة، ثم نلاحظ وجود تدبدب وتراجع حتى سنة 2020 بقيمة 200 مليون دولار، ويرجع احتلال التجهيزات الفلاحية المرتبة الأخيرة وذلك بسبب محاولة الجزائر التحسين في قطاعها الفلاحي وزيادة إنتاجها من مختلف المنتجات الزراعية.

الشكل رقم(04): هيكل الواردات الجزائرية والتوزيع السلعي خلال الفترة من (2000-2020)

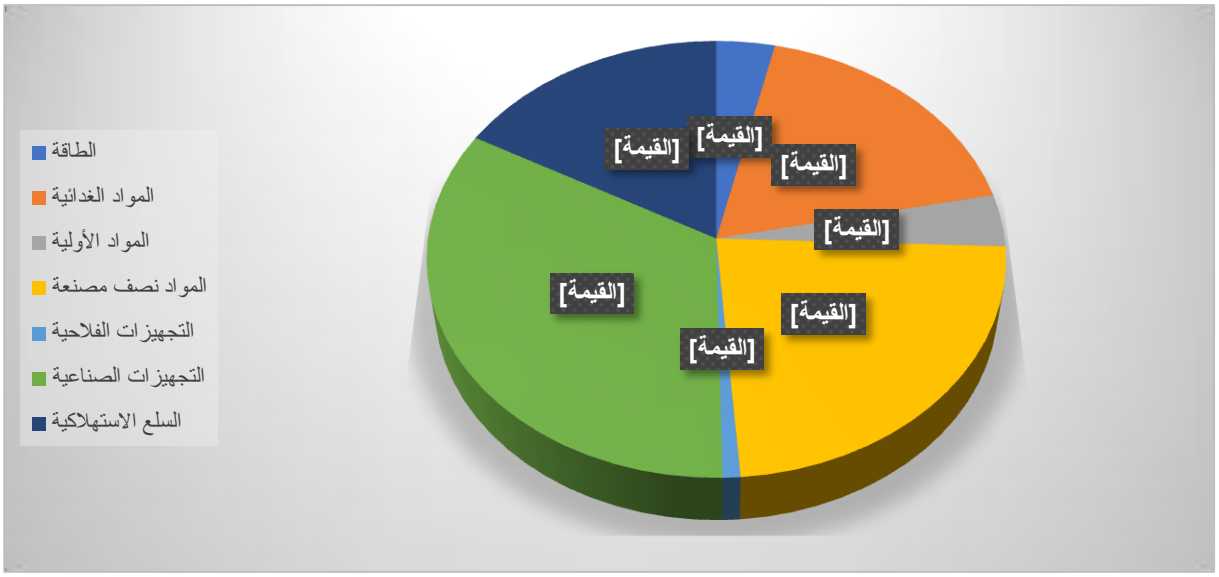

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

المطلب الثالث: انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وأهم شركائه التجاريين.

سنحاول ومن خلال هذا العنصر تسليط الضوء على انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي والذي تبنته الجزائر بهدف تحسين اقتصادها وتحقيق النمو الاقتصادي وقد اتخذت الحكومة الجزائرية عددًا من الإجراءات لتحقيق هذا الهدف من بينها تخفيض الرسوم الجمركية، تحسين مناخ الأعمال لاستثمار في البنية

التحتية، تنويع الاقتصاد وبشكل عام فإن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة الجزائرية قد ساعدت على تحسين اقتصاد البلاد وتعزيز النمو الاقتصادي، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو في المستقبل.

1. هم الشركاء التجاريين للجزائر:

إن حوالي 98 % من صادرات الجزائر مقيمة بالدولار في حين أن أكثر من 21 %من واردات من أوربا أي مقيمة بالأورو وعلبه تتحمل الجزائر خسائر كبرى نتيجة ارتفاع قيمة الأورو حيث أصبح الاتحاد الأوربي العميل الأول للجزائر منذ سنة 1980 وفي الجدول التالي يوضح مختلف الأقاليم الإقتصادية التي تصدر وتستورد إليها ومنها الجزائر وقيمة كلا من الصادرات والواردات الجزائرية لسنة 2014 و2015.

الجدول رقم(05): الصادرات السلعية وتنوع وجهات التصدير الجزائرية.

الوحدة:100دج

البلد	الاتحاد الأوروبي		باقي دول أوروبا		أمريكا الشمالية		أمريكا الجنوبية		المغرب العربي		الدول العربية		إفريقيا		أسيا		باقي الدول		المجموع
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	10365.8	62.5	1241.2	7.5	3163.6	19.1	1350.6	8.1	192.2	1.2	430.8	2.6	314.8	1.9	183.9	1.1	-	-	16572.1
2001	9438.6	63.7	851.1	5.8	2634.9	17.8	940	6.3	214.6	1.4	253.1	1.7	103.6	0.7	444.1	3	17.7	0.1	14803.3
2002	9596.9	63.9	863.9	5.8	2885.8	19.2	800.6	5.3	197.7	1.3	207.7	1.4	42.5	0.3	396.7	2.6	22.8	0.2	15011.9
2003	11221.3	59.0	960.9	5.1	4866.3	25.6	1006.5	6.4	320.9	1.4	374.1	1.6	23.3	0.1	637.0	2.7	0.2	0.001	19020.5
2004	12785.8	54.7	1116.9	4.8	6601.0	28.2	1497.9	6.4	320.9	1.4	374.1	1.6	23.3	0.1	637.0	2.7	17.2	0.07	23374.4
2005	19035.7	55.6	1481.4	4.3	9565.2	28.0	238308	7.0	310.7	0.9	461.7	1.3	36.7	0.1	909.7	2.7	30.1	0.09	34215.4
2006	20899.7	52.5	1513.8	3.8	13431.8	33.8	1781.3	4.5	375.0	0.9	430.3	1.1	10.9	0.03	13467	3.4	0.008	2.0	39790.0
2007	18355.7	43.5	1504.7	3.6	15940.1	37.8	1872.1	4.4	532.7	1.3	335.4	0.8	472.5	1.1	2985.4	7.1	142.5	0.3	42141.6
2008	26590.2	52.2	2020.6	4.0	15611.6	30.6	1931.6	3.8	1043.2	2.0	508.6	1.0	231.1	0.5	2949.5	5.8	63.4	0.1	50950.1
2009	17172.0	51.3	1666.6	5.0	9479.2	28.3	1373.5	4.1	635.4	1.9	417.3	1.2	68.6	0.2	2627.2	7.8	36.2	0.1	33476.3
2010	21274.7	49.1	2518.1	5.8	12759.5	29.4	2006.2	4.6	973.1	2.2	528.1	1.2	58.5	0.1	3196.4	7.4	20.9	0.05	43335.8
2011	27281.2	50.8	3151.0	5.9	14333.1	26.7	3136.0	5.8	1159.5	2.25	592.3	1.1	106.3	0.2	3951.8	7.4	29.6	0.05	53741.3
2012	31471.2	55.3	2629.4	4.6	12551.6	22.1	3365.5	5.9	1640.4	2.9	758.0	1.3	48.6	0.1	4382.6	7.7	26.0	0.05	56873.6
2013	33151.9	5،63	1916.5	7،3	7150.7	71،13	2613.7	0،5	2118.7	1،4	619.2	2،1	93.9	2،0	4445.2	5،8	60.8	12،0	52170.9
2014	31577.6	2،64	2181.1	4،4	4982.5	13،10	2502.9	1،5	2397.0	9،4	497.4	0،1	95.7	2،0	4940	0،10	1.2	00،0	49175.9
2015	23434.7	3،66	1914.5	4،5	2901.5	20،8	1727.1	9،4	1581.2	5،4	583.2	6،1	83.3	2،0	3063.1	7،8	82.8	23،0	35371.8
2016	18797.9	4،57	1596.8	9،4	5646.7	23،17	2174.9	6،6	1280.9	9،3	432.5	3،1	77.9	2،0	2576.9	9،7	192.2	59،0	32777.1
2017	22733.6	9،57	2165.0	5،5	4616.8	75،11	2836.4	2،7	1420.7	6،3	872.7	2،2	134.7	3،0	4291.4	9،10	211.1	54،0	39282.9
2018	28065.0	4،57	2992.2	1،6	5086.4	40،10	3151.3	4،6	1954.1	0،4	900.3	8،1	155.2	3،0	6295.5	9،12	292.5	60،0	48892.7
2019	24495.6	3،57	2583.0	0،6	2668.9	25،6	1974.1	6،4	2210.9	2،5	1026.8	4،2	133.6	3،0	7069.6	6،16	553.5	30،1	42716.4
2020	15342.1	9،53	3408.3	0،12	699.7	46،2	1117.2	9،3	1894.8	7،6	642.9	3،2	183.5	6،0	5006.2	6،17	168.5	59،0	28463.7

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النشرات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات

Date:26.02.2023 H 23:18)https://www.ons.dz(source:

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة الى أخرى وأن هنا هناك تنوعا جغرافيا لتصدير الصادرات السلعية الجزائرية وهو ما يبين الشكل التالي:

الشكل (04):نسب الصادرات السلعية الجزائرية لمختلف وجهات التصدير للفترة(2000-2020)

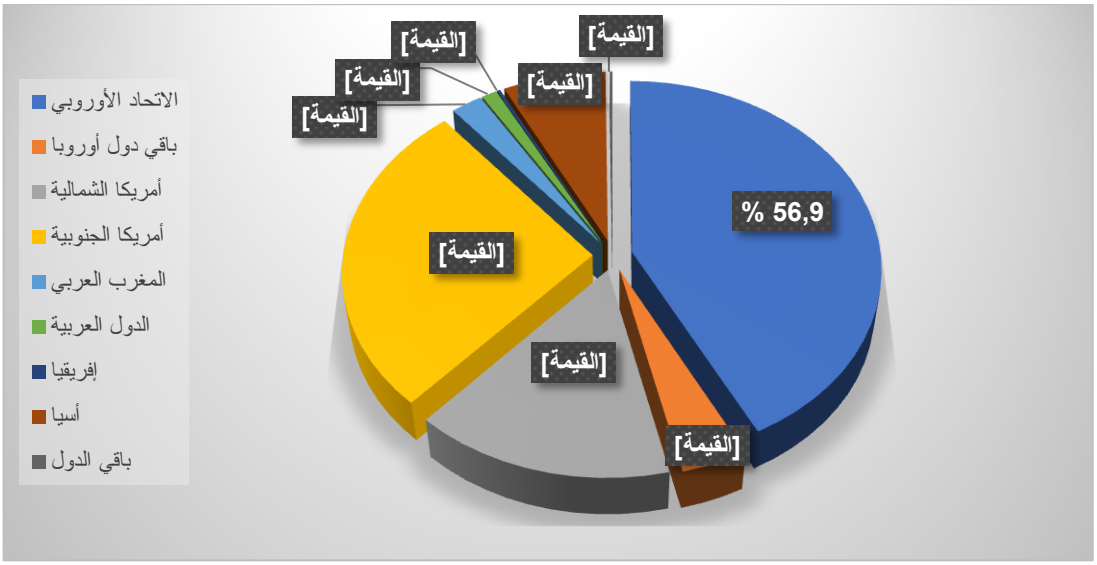

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

من الملاحظ ومن خلال الشكل (04) أن أول شريك بالنسبة للجزائر هو الاتحاد الأوروبي باعتباره اهم منفد للصادرات الجزائرية ثم تليها في المرتبة الثانية أمريكا الجنوبية بنسبة 35.93% كما نلاحظ ان قيمة الصادرات نحو الإتحاد الأوربي في تزايد مستمر حيث سجلت اعلى نسب مئوية من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة (2000-2020) قدرت 56.9% ويكمن سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبرى من الصادرات بالدرجة الأولى الى التواجد الجغرافي الأقرب الذي يسمح بإقامة عالقة تجارية، لتأتي بعد هاتين المنطقتين دول أمريكا الشمالية المرتبة الثالثة بنسبة 20.41 % أما المرتبة الربعة كانت من نصيب أسيا بنسبة 9.64%، ثم تأتي باقي دول أوروبا في المرتبة الخامسة بنسبة 5.22% من إجمالي الصادرات في نفس الفترة، وتأتي باقي الأقاليم بنسب متواضعة لا تتجاوز نسبة 3%.

الجدول رقم(06): الواردات السلعية وتنوع وجهات الإستيراد الجزائرية

الوحدة:100دج

البلد	الاتحاد الأوروبي		باقي دول أوروبا		أمريكا الشمالية		أمريكا الجنوبية		المغرب العربي		الدول العربية		إفريقيا		أسيا		باقي الدول		المجموع
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	3955.9	57.3	766.1	11.1	1050.2	15.2	193.9	2.8	37.2	0.5	105.7	1.5	89.5	1.3	657.5	9.5	47.8	0.7	6904.3
2001	4530.5	59.2	893.4	11.7	991.6	13.0	302.1	3.9	55.05	0.7	137.6	1.8	66.2	0.9	601.02	7.9	70.8	1.0	7648.6
2002	5290.4	55.3	1086.6	11.4	1194.1	12.5	387.3	4.0	101.2	1.1	291.06	3.0	69.3	0.7	1048.8	7.9	101.3	1.1	9570.3
2003	6012.6	57.4	1309.1	12.5	781.3	7.5	563.2	5.4	93.0	0.9	324.06	3.1	96.8	0.9	1232.9	11.0	61.09	0.6	10474.4
2004	7190.7	54.7	1477.4	11.2	977.6	7.4	903.6	6.9	123.4	0.9	370.6	2.8	103.3	0.8	189.9	11.8	97.4	0.7	13143.9
2005	7853.02	52.6	1806.2	12.1	1159.8	7.8	989.4	6.6	158.9	1.1	309.3	2.1	110.8	0.7	2422.4	1.4	126.2	0.8	14936.4
2006	8472.8	54.4	1301.1	8.3	1229.7	7.9	1017.7	6.5	171.05	1.1	357.6	2.3	107.8	0.7	2738.3	16.2	189.07	1.2	15585.5
2007	9951.8	51.9	1430.5	7.5	1812.9	9.5	1263.9	6.6	196.8	1.0	430.5	2.2	161.2	0.8	3756.6	17.6	163.6	0.9	19168.2
2008	13591.5	52.8	1621.1	6.3	2066.3	8.0	1797.9	7.0	257.5	1.0	457.7	1.8	258.3	1.0	5450.6	19.6	219.1	0.9	25720.3
2009	14970.1	52.4	2345.5	8.2	1761.3	6.2	1510.6	5.3	347.6	1.2	791.3	2.8	253.9	0.9	6378.6	21.2	188.9	0.7	28548.05
2010	15203.05	50.5	2078.9	6.9	1799.7	6.0	1923.1	6.4	404.6	1.3	939.7	3.1	294.9	1.0	7306.1	22.3	167.7	0.6	30118.07
2011	17935.3	52.1	1895.1	5.5	1766.2	5.1	3066.3	8.9	503.1	1.5	128.7	0.4	420.9	1.2	7257.5	24.3	297.3	0.9	34425.0
2012	20427.7	52.3	3114.5	8.0	1752.8	4.5	2915.8	7.5	625.5	1.6	1206.4	3.1	574.3	1.5	8150.8	21.1	302.5	0.8	39070.7
2013	22822.3	2،52	3078.7	0،7	2194.7	0،5	2838.6	5،6	816.7	9،1	1914.7	4،4	473.2	1،1	9243.7	2،21	302.4	7،0	43685.4
2014	23937.7	7،50	3320.3	0،7	2674.5	7،5	3384.8	2،7	594.4	3،1	1577.8	3،3	357.6	8،0	10933.0	2،23	416.7	9،0	47197.0
2015	25599.5	3،49	3769.9	3،7	3337.5	4،6	3214.2	2،6	682.5	3،1	1933.2	7،3	369.9	7،0	12509.2	1،24	518.3	0،1	51934.5
2016	24602.0	7،47	3510.1	8،6	3079.9	0،6	3398.5	6،6	767.0	5،1	2102.2	1،4	268.2	5،0	13373.5	9،25	445.8	9،0	51547.7
2017	22524.8	3،44	4732.8	3،9	2686.5	3،5	3690.0	3،7	656.4	3،1	1701.6	3،3	216.1	4،0	14255.8	0،28	648.5	3،1	50896.4
2018	24666.7	8،45	4963.2	2،9	2461.7	6،4	4412.5	2،8	639.3	2،1	2231.5	1،4	204.4	4،0	13936.7	9،25	515.9	0،1	53827.5
2019	22259.4	6،44	4573.8	2،9	2373.0	8،4	4346.0	7،8	663.0	3،1	2149.9	3،4	240.6	5،0	13097.0	2،26	465.1	9،0	49927.2
2020	18214.8	9،41	4821.2	1،11	2402.7	5،5	4372.7	1،10	501.8	2،1	2218.7	1،5	213.7	5،0	10507.0	2،24	383.4	9،0	43422.3

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النشرات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات

source: Date:26.02.2023 H 23:18 (https://www.ons.dz)

نجد أن قيمة الواردات في ارتفاع مستمر خلال فترة الدارسة (2000-2020) وهذا ما نستخلصه من معطيات جدول (05) كما تأتي واردات الجزائر من مناطق مختلفة لأن الجزائر تستورد من منطقة اليورو ويؤدي ضعف الدولار إلى فقدان صادراتها لقيمتها عند تحويلها إلى عملات أوروبية وهذا ما يسبب العجز التجاري ونسب التعامل لكل إقليم:

الشكل رقم(05): نسب الواردات السلعية الجزائرية لمختلف وجهات الاستيراد للفترة(2000-2020).

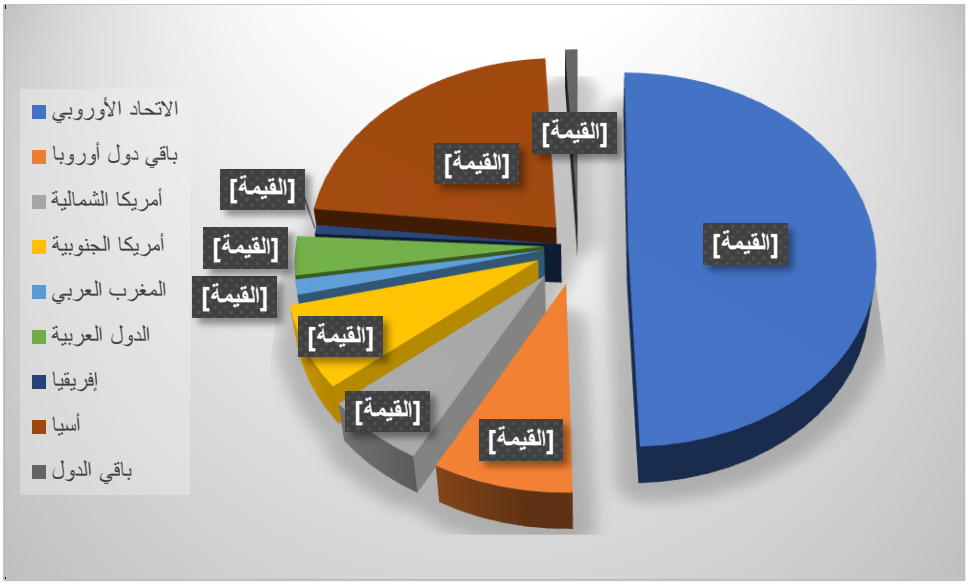

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

يتبين لنا ومن خلال الشكل(05) أعلاه أن نسبة توزيع الواردات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة الى أخرى وأن هناك تنوعا جغرافيا لمصادر الواردات إلا أن معظمها يأتي من الإتحاد الأوروبي، حيث تصدر المرتبة الأولى بنسبة 49.4 %، ثم تليها في المرتبة الثانية أسيا بنسبة 22.4 % لتأتي بعدها في المرتبة الثالثة باقي دول أوروبا بنسبة 8.3%، في حين تأتي بعدها كل من أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية بنسبة 7.2% و6.1% على الترتيب، لنجد في الأخير باقي الدول وبنسب ضئيلة لا تتجاوز 4%.

2. الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي

تتعلق درجة الانفتاح الاقتصادي بمدى فتح الاقتصاد الوطني للتجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي وتقاس عادة عن طريق مؤشر يقيس مستوى تبادل السلع وهو يقيس قيمة الصادرات والواردات من السلع في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وتعد درجة الانفتاح الاقتصادي مؤشرًا هامًا للتقدم الاقتصادي ومن الجدير

بالذكر أن هناك تفاوتات كبيرة بين البلدان في مدى درجة انفتاح اقتصاديها ويتأثر ذلك بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تختلف من بلد إلى آخر.

والجدول الموال يوضح لنا نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2020) وكذا درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارج.

الجدول رقم(07): نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي(2000-2020).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	درجة الانفتاح التجاري
2000	4098820	1630245	704055	926190	56.9
2001	4227100	1469888	731856	738032	52
2002	4522800	1827967	1173377	654590	66.3
2003	5247500	1893204	1030968	862236	55.7
2004	6150400	2339494.2	1303349.5	1069400.3	59.2
2005	7563600	3399695.4	1457326.8	1942368.6	64.2
2006	8520600	3895298.4	1471588.8	2423709.6	62.9
2007	9306200	4049229.7	1760970.5	2288259.2	62.4
2008	11043700	5594036.2	2709822.6	2884213.6	75.1
2009	9968000	326192.4	2699532	561560.4	59.7
2010	11991600	4221234.6	2875526.6	1345708	59.1
2011	14519800	5544013.4	3569495.8	1974517.6	62.7
2012	15843000	5602894	4027617	1575277	60.7
2013	16650000	5137003.9	4386744.6	750259.3	57.2
2014	17242500	5500515.7	525595.90	4974919.8	34.9
2015	16592000	6104032.9	3909788.5	2194244.4	60.4
2016	16003400	5609708.8	3340311.7	2269397.1	55.9
2017	17009600	5560329.9	3849679.2	1710650.7	55.3
2018	17541500	5632861.4	4523377.5	1109483.9	57.9
2019	17115800	5003246.2	3901432.6	1101813.6	52.0
2020	14768800	4037173.9	2610335.6	142683.8	45.0

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا تقارير الدوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ ومن خلال معطيات الجدول (06) تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر مرتبط بالصادرات والواردات خلال فترة الدراسة (2000-2020) وكذا درجة الانفتاح الاقتصادي الجزائري والتي تم حسابها انطلاقا من المعادلة التالية:

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{\text{الصادرات السلعية} + \text{المستوردات السلعية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

الشكل رقم (06): درجة انفتاح الاقتصادي الجزائري للفترة (2000-2020).

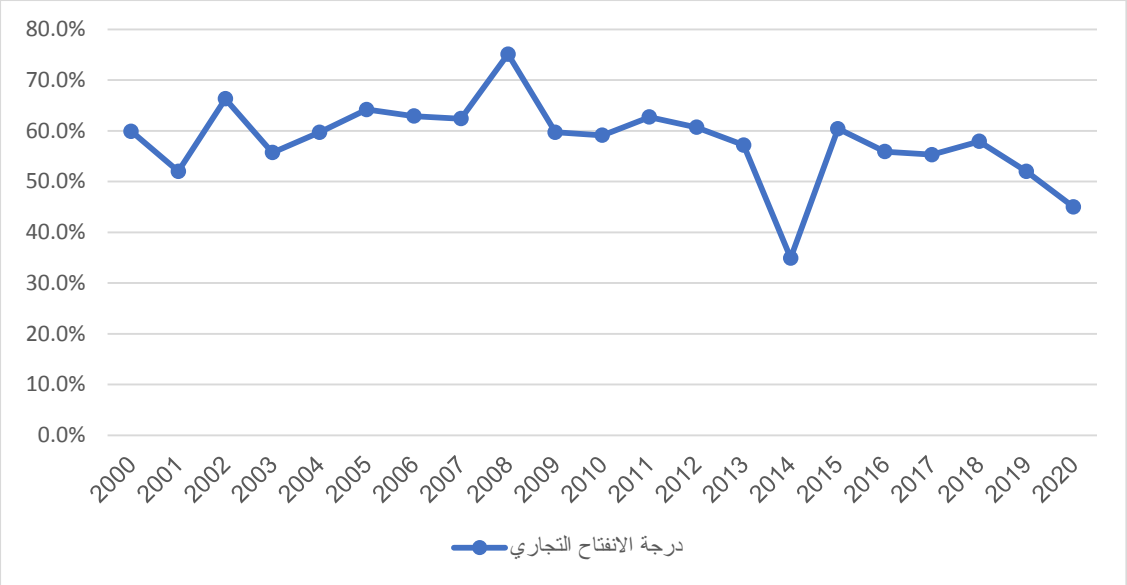

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول (06).

يتجلى لنا ومن خلال الشكل أعلاه أن الاقتصاد الجزائري متفتح على العالم الخارجي إلى حد ما، إذ تمتلك الجزائر علاقات تجارية واستثمارية مع العديد من الدول في العالم، حيث بلغت درجة الانفتاح سنة 2000 نسبة 56.9%، ثم تراجعت درجة الانفتاح في سنة 2001 بنسبة 52%، ونرجح سبب الى الأزمة مالية واقتصادية التي شهدتها فلاد خلال هذه الفترة، لتعود الى الارتفاع مرة أخرى بداية من سنة 2002 بنسبة 66.3% الى غاية سنة 2008 قدرت 75.1% والتي تمثل اعلى نسبة حققت، ثم تراجعت هذه النسبة مرة أخرى خلال سنتي (2009-2010) والتي تمثل سنوات الأزمة المالية حيث وصلت الى نسبة 59.1%، لتعود مرة أخرى الى الارتفاع بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية من جديد حيث سجلت نسبة 60.7% سنة 2012، لتشهد انخفاض الى غاية سنة 2014 بنسبة 34.9% حيث شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تراجعًا حادًا في أسعار النفط والغاز التي تشكل مصدر دخل الدولة الرئيسي، ليشهد ارتفاعا سنة 2015 بنسبة 60.4، ثم ينخفض الى غاية سنة2020 بنسبة 45% وهذا يرجع الى جائحة كورونا.

ومما سبق يمكن القول أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط والغاز يعرضه لخطر التقلبات في أسعار النفط العالمية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تذبذب في الإيرادات المالية للدولة ويزيد من عجز الميزانية والديون

الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الاعتماد يمكن أن يؤدي إلى تأخر في التنويع الاقتصادي والتطور الصناعي الآخر، وبالتالي يمكن أن يعرض الاقتصاد الجزائري للتباطؤ في المستقبل.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية باستخدام تحليل المركبات الأساسية للمتغيرات الاقتصادية على الميزان تجاري جزائري (2000-2020).

المطلب الأول: الإطار النظري للتحليل في المركبات الأساسية:

أولا: النشأة التاريخية للتحليل في المركبات الأساسية:

تم اختراع تحليل المركبات الأساسية عام 1901 من قبل "كارل بيرسون" منظر اختبار "كاي تربيع" اختبار chi^2 المولود يوم 27 مارس 1857 في لندن وتوفي في 27 ابريل 1936، درس في جامعة "هايد لبرج" وكلية "لندن الجامعية" وكلية "الملك" في لندن وكلية "كينج "واشتغل في مجال علم الأحياء وإحصاء والإحصاء الرياضي، وكان موظف في كلية "الملك" في لندن وكلية "لندن الجامعية "وكلية "جري شام"، حاول تعميم مبادئ وروح نظرية عزم القصور الذاتي المستعملة في الميكانيكا، حاول بيرسون آنذاك تعميم أعماله في مجالي الانحدار والارتباط، ليس لتفسير متغير بأخر بل لوصف البيانات وتلخيصها.[1]

في عام 1930 طور الاقتصادي والإحصائي الأمريكي هارولد هوت لين الطريقة في إطار تقعيد نظري شمل طرق التحليل العاملي Factoriel analysis التي انبثقت من طريقة تحليل المركبات الأساسية، كانا أكبر عائقا لما تبنيه الطريقة هو الكم الهائل من الحسابات المعقدة التي تستهلكها والتي لم تكن إمكانيات الحساب الأولي المتوفرة في النصف الأول من القرن العشرين تسمح بها خصوصا على مستوى تقطير المصفوفات وحساب المتجهات الذاتية لمصفوفة التغاير وهي عمليات حاسمة في تحليل المركبات الأساسية.

ثانيا: تعريف التحليل في المركبات الأساسية:

تحليل العنصر الرئيسي أو التحليل عبر المركبات الأساسية (Analysais Principal Component) هي عملية رياضية تنتمي إلى شعبة تحليل البيانات، والتي لم تتمثل في تحويل عدد من المتغيرات المترابطة إلى عدد اقل من المتغيرات غير المترابطة المتغيرات الناتجة عن عملية التحويل تسمى بالمركبات أو المكونات أو المحاور الرئيسية، القيمة المضافة للعملية هي تسهيل تأويل المعطيات المعقدة عبر تمكين الباحث

[1] مقالة كارل بيرسون(كيفية إيجاد امثل planes of closes fit. To Systems of points in space on limes and المستقيمات والمستويات المقاربة لمنظومة نقط في الفضاء) نشر في 1901 في philos official magazine من موقع قسم الإحصاء الصحي للجامعة الطبية العسكرية بشنغهاي، الصين .

والإحصائي من تحقيق امثل توافق بين التقليل من عدد المتغيرات الواصفة للمعطيات وفقدان المعلومة الأصلية (التباين) الناتج عن اختزال الأبعاد الأصلية.[1]

استعملت هذه الطريقة لأول مرة من طرف Karl Pearson سنة 1901، وأول من ضمها إلى الإحصاء الرياضي هو Harold Hotline سنة1933 [2]، غير أنها لم تصبح واسعة الاستعمال إلا في التسعينات وذلك لظهور الحاسوب والبرامج الإحصائية التي سهلت العمل بهذه التقنية.

كما يعد التحليل في المركبات الأساسية أحد تقنيات تحليل البيانات وأحد طرق التحليل العاملي التي تختص في اختزال الجداول ذات الأبعاد الكبيرة، أي اختزال عدد كبير من المتغيرات الخام إلى عدد اقل من المتغيرات الجديدة والمعروف بالمركبات، والذي يكون عادة عندها اقل بكثير من المتغيرات الخام (الأصلية) على خلاف تحليل الانحدار أو تحليل التباين التي يعتبر متغير واحد تابع والبقية مستقلة فإن التحليل في مكونات أساسية كل متغير يقارن ببقية المتغيرات.[3]

نجد ان تحليل المركبات الأساسية يعتمد على عدة عوامل وأسس رئيسية منها الجذور المميزة والتي يتم من خلالها تحليل المركبة بناءً على الجذور المميزة للمعادلة الأساسية، من خلال إيجاد الجذور المميزة والمتجهات المميزة لمصفوفة التباين والتباين المشترك للمتغيرات التوضيحية، أو إيجاد الجذور الميزة المصفوفة الارتباط، وهذا يعتمد على طبيعة البيانات فإذا كانت وحدات القياس متشابهة تستخدم مصفوفة التباينات او مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التوضيحية، اما إذا كانت وحدات القياس مختلفة فيمكننا استخدام مصفوفة الارتباط

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/، 2023/05/18، 19:22.

[2] صواليلي صدر الدين، **تحليل المعطيات**، دار هومة، الجزائر، ص17.

[3] Manu carricano, fanny poujol, lanalyse des donnees avec SPSS, pearson ducation, paris, France, p54

المطلب الثاني: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولا: الجدول رقم (08): الاحصاء الوصفي.

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	Analysis N
الناتج المحلي الاجمالي	141168898620.3810	528520981306.73734	21
الميزان التجاري	10.5367	16.75305	21
معدل التضخم	4.1886	1.95529	21
معدل سعر الصرف	83.3610	15.00972	21
معدل سعر الفائدة	2.80	8.627	21

المصدر: مخرجات SPSS 26

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان المتغيرات المستعملة من خلال مؤشرات الإحصاء الوصفي والمتمثلة في المتوسط والانحراف المعياري، وكما هو مبين من خلال المعطيات ان متوسط كلا من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم معدل سعر الصرف أكبر تقريبا من الانحراف المعياري أي هناك تشتت كبير نوعا ما، وهذا يدل على وجود تأثير بنسب متفاوتة بالنسبة للمتغيرات الثلاثة على اقتصاد الجزائر، بينما نجد ان متوسط كلا من الميزان التجاري ومعدل سعر الفائدة اقل من الانحراف المعياري وهذا يدل على ضعف التشتت والذي يدل بدوره على عدم وجدود تأثير لهده المتغيرات على اقتصاد الجزائري.

ثانيا: الجدول رقم (09): مصفوفة الارتباط.

		الناتج المحلي الاجمالي	الميزان التجاري	معدل التضخم	معدل سعر الصرف	معدل سعر الفائدة
Correlation	الناتج_المحلي_الاجمالي	1.000	-.105-	.584	.281	.124
	الميزان التجاري	-.105-	1.000	-.259-	-.806-	-.608-
	معدل_التضخم	.584	-.259-	1.000	.384	.361
	معدل_سعر_الصرف	.281	-.806-	.384	1.000	.369
	معدل_سعر_الفائدة	.124	-.608-	.361	.369	1.000

المصدر: مخرجات SPSS 26

من خلال جدول مصفوفة الارتباط والتي هي مصفوفة قطرية (1) والتي يمكن من خلالها معرفة عدد المعاملات سواء في المثلث الأعلى او الأسفل لأنها متناظرة ومن خلال الجدول أعلاه نجد ان عدد المعاملات أكبر من 0.5 بالموجب او السالب.

ثالثا: الجدول رقم (10): مؤشر KMO واختبار Bartlett

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.552
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	124.667
	df	15
	Sig.	.000

المصدر: مخرجات SPSS 26

يعتبر مقياس للحكم على مدى كفاية العينة، فنلاحظ من خلال الجدول ان قيمة مقياس تساوي (0.520) وهي أكبر من (0.5) وهذا يدل على زيادة الاعتمادية Reliability للعوامل المتحصل عليها من التحليل العاملي أي ان المتغيرات كافية لإجراء الدراسة، اما بالنسبة لدلالة اختبار Bartlett فيظهر الجدول انها معدومة (0) وهي اقل من (0.05)، وهذا يعني أن مصفوفة الارتباط لا تساوي مصفوفة الوحدة، ويوجد ارتباط بين بعض المتغيرات في المصفوفة لذلك يمكن اجراء التحليل العاملي.

رابعا: الجدول رقم (11): جودة التمثيل.

Communalities

	Initial	Extraction
الناتج المحلي الاجمالي	1.000	.943
الميزان التجاري	1.000	.910
معدل التضخم	1.000	.626
معدل سعر الصرف	1.000	.743
معدل سعر الفائدة	1.000	.578

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: مخرجات SPSS 26

كما هو ملاحظ من خلال الجدول والذي يمثل نوعية التمثيل ان تمثيل كل المتغيرات أكبر من (0.5) وبالتالي كل المتغيرات تدخل في الدراسة ولا يتم استبعاد أي متغير.

خامسا: الجدول رقم (12): التباين الكلي المرشح

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	3.267	54.444	54.444	3.267	54.444	54.444
2	1.477	24.622	79.066	1.477	24.622	79.066
3	.694	11.566	90.632			
4	.438	7.307	97.940			
5	.120	1.994	99.933			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: مخرجات SPSS 26

نجد ان الجدول هذا يمثل التباين المرشح وهو جدول التحليل في مركبات الأساسية، فمن خلال هذه الخطوة يتم تحديد القيم الذاتية لكل المتغيرات المستعملة في الدراسة حيث لدينا (06) متغيرات، وكخطوة ثانية

يتم استخراج المحاور التي تعتمد على قيمة ذاتية أعلى من الواحد 1 باعتبار المكون يساهم في تفسير التباين الحادث بين المتغيرات، ثم فإنه تم إقصاء المركبات التي تحتوي على قيم ذاتية أقل من الواحد، ومن هذا الجدول ونلاحظ انه تم قبول عاملين فقط ورفض الثلاثة الباقية لأنها اقل من 1، كما نلاحظ انه تم استخراج العامل الأول الناتج المحلي الاجمالي وهو باعتباره يأخذ اعلى قيمة في تفسير التباين بنسبة 54.444 ثم يليه العامل الثاني الميزان التجاري بقيمة اقل منه 24.622، كما نجد ان العاملين يفسرون ما نسبته 79.066 % وهي نسبة جيدة، كما نلاحظ قيمة الجدور الكاملة قبل عملية التدويل النسبة لناتج المحلي اجمالي والمزان التجاري هي 4.034 و2.492 على الترتيب.

سادسا: الجدول رقم (13): مصفوفة الاحداث.

Component Matrix[a]

	Component	
	1	2
الناتج_المحلي_الاجمالي	.719	.653
الميزان_التجاري	-.705-	.643
معدل_التظخم	.735	.294
معدل_سعر_الصرف	.767	-.394-
معدل_سعر_الفائدة	.585	-.486-

Extraction Method: Principal Component Analysis.
a. 2 components extracted.

المصدر: مخرجات SPSS 26.

نلاحظ من خلال الجدول مصفوفة الاحداث حجم تشبع كل فقرة من اعلى قيمة الى اقل قيمة، حيث نجد ان اعلى قيمة حازها الناتج المحلى الإجمالي بقيمة 0.719 وهي تعتبر نظرة أولية باعتبار قيم العوامل قبل عملية التدوير.

سابعا: شكل رقم (07): منحنى المكونات.

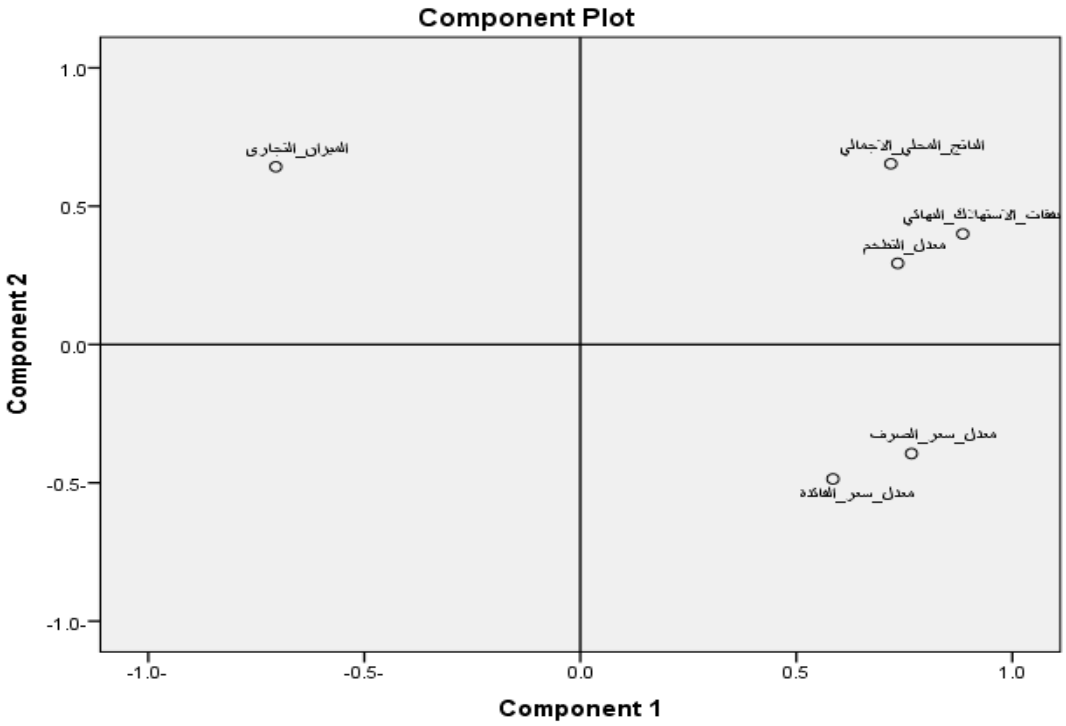

ثامنا: الجدول رقم (14): مصفوفة معامل النقاط المكونة.

Component Score Coefficient Matrix

	Component	
	1	2
الناتج_المحلي_الاجمالي	.220	.442
الميزان_التجاري	-.216-	.435
معدل_التظخم	.225	.199
معدل_سعر_الصرف	.235	-.267-
معدل_سعر_الفائدة	.179	-.329-

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: مخرجات SPSS 26.

من خلال المكونات وجدول النتائج نلاحظ انه يمكن تسمية المحاور مع مراعاة ان المتغيرات الواقعة في محيط الدائرة ذات نصف قطر يساوي الواحد تعتبر ذات تميل جيد بعكس المتغيرات القريبة من مركز الدائرة:

- ✓ **المحور الأول:** يضم كلا من المتغيرات (الناتج المحلى الإجمالي- معدل التضخم) لان هذه المتغيرات هـــي الأقرب وتنتمي الى محيط الدائرة مقارنة بالمتغيرات الاخرى، كما نجد في نفس المحور معدل سعر الصرف ومعدل سعر الفائدة.
- ✓ **المحور الثاني:** نجد ان هذا المحور يضم متغير واحد وهو الميزان التجاري وكما هو ملاحظ انه كان أقرب الى محيط الدائرة مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

خلاصة الفصل:

وفي خلاصة هذا الفصل نستنتج ان تقنية المركبات الأساسية لها دور كبير في اختزال العدد الكبير من المتغيرات في عدد اقل من المركبات وتسهيل قراءة الجداول المستخرجة ذات الابعاد الكبيرة واستنباط النتائج من خلالها خاصة إذا تحدثنا عن الدراسات في العلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتي ينذر فيها تفسير الظواهر من خلال متغير او اثنين.

ومنه ومن خلال دراستنا لهذا الفصل نجد ان ارتفاع قيمة العملة الجزائرية (تخفيض سعر الصرف) تؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات مما يؤدي بالمقابل إلى انخفاض في قيمة الميزان التجاري، وهذا ما لم يمكن في حالة الاقتصاد الجزائري، وسبب ذلك أن إجمالي الصادرات تتكون أساسا من مواد أولية (نفط وغاز) فهي لا تعتمد على سوق الصرف وإنما تعتمد على أسعار المواد الخام في السوق العالمية، في حين الواردات الجزائرية هي عبارة عن دالة تابعة أكثر لمداخيل ميزانية الدولة من جباية بترولية وبالتالي يمكن تحميل ذلك على الصادرات.

كما شهدت الجزائر تذبذبًا في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وكان ذلك بسبب التغيرات في أسعار النفط والغاز وتأثير العوامل الاقتصادية العالمية والمحلية. وعلاوة على ذلك، شهدت الجزائر تغييرات في سياسات التجارة الخارجية خلال هذه الفترة والتي قد تؤثر على الميزان التجاري، وبشكل عام يمكن القول بأن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يؤثر على الميزان التجاري في الجزائر، ولكن يجب مراعاة العوامل الأخرى التي تؤثر على الميزان التجاري والتي يمكن أن تكون مختلفة من سنة لأخرى.

اما بالنسبة التضخم شهدت الجزائر معدلات متفاوتة وقد تأثر الميزان التجاري بشكل مباشر وغير مباشر به، كما انه أثر على سعر الصادرات وخاصة تلك الصادرات تشمل المنتجات الزراعية أو الصناعية، والتي يمكن أن يؤثر عليها تذبذب سعر العملة المحلية، وهذا ما ادى إلى تراجع صادرات الجزائر وتزايد العجز التجاري، ومن الجدير بالذكر أن التأثير الحقيقي للتضخم على الميزان التجاري في الجزائر يتأثر بالعوامل الأخرى مثل سياسات التجارة الخارجية وأسعار النفط والغاز والعلاقات التجارية مع الدول الشريكة التجارية، والتي يمكن أن تؤثر على قيمة الصادرات والواردات وبالتالي على الميزان التجاري.

نجد ان الجزائر شهدت تغيرات في معدلات سعر الفائدة خلال فترة الدراسة (2000-2020) وقد تأثر الميزان التجاري بشكل مباشر وغير مباشر بذلك، ومن الجدير بالذكر أن التأثير الحقيقي لمعدل سعر الفائدة

على الميزان التجاري في الجزائر يتأثر بالعوامل الأخرى، مثل سياسات التجارة الخارجية وأسعار النفط والغاز والعلاقات التجارية مع الدول الشريكة التجارية، والتي يمكن أن تؤثر على قيمة الصادرات والواردات وبالتالي على الميزان التجاري.

خاتمة

خاتمة

في هذا البحث حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في كيف تأثر المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري وما وقع ذلك على اقتصاد الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (2000-2020) وفي نهاية بحثنا يتبين أن المتغيرات الاقتصادية لها تأثير كبير على التبادل التجاري بين الدول وهنا نخص بالذكر الجزائر في الفترة (2000-2020) إذ تظهر الدراسات الإحصائية أن هناك علاقة مترابطة بين المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم وسعر الصرف، وسعر الفائدة والتي تلعب دورا في النمو الاقتصادي، بحيث توضح النتائج الإحصائية أن النمو الاقتصادي المتسارع يمكن أن يحسن الميزان التجاري، بينما يمكن أن يؤدي التضخم العالي إلى تدهور الميزان التجاري كما يمكن أن يؤثر سعر الصرف على التبادل التجاري بتأثيره على تنافسية الصادرات والواردات، من خلال فهم هذه العلاقات، يصبح من الضروري أن تأخذ الحكومات والمؤسسات الاقتصادية بعين الاعتبار تأثير المتغيرات الاقتصادية عند وضع السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية كما يتعين عليهم تحقيق التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الميزان التجاري المستدام، وتشجيع الصادرات وتعزيز قدرة البلد على المنافسة في الأسواق العالمية، أي ان فهم وتحليل المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على التبادل التجاري يعتبر جزءًا أساسيًا من صياغة السياسات الاقتصادية الفعالة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

وقد أظهرت أن النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار في معدل التضخم يعززان التبادل التجاري الجزائري، حيث يزيدا من إنتاجية القطاعات الاقتصادية وتنافسيتها في الأسواق العالمية. وأيضًا، تبين أن استقرار سعر الصرف وسعر الفائدة يساهم في تعزيز التبادل التجاري، حيث يؤثران على تكلفة الاستيراد والتصدير وقدرة الشركات الجزائرية على الوفاء بالتزاماتها، على الرغم من أهمية النتائج المستنبطة من هذه الدراسة، يجب ملاحظة أنه لا يمكن اعتبار هذه الدراسة نهائية وشاملة بمفردها. فإنها تعكس فقط جانبًا من تأثير المتغيرات الاقتصادية على التبادل التجاري في الجزائر ينبغي أن تتبع هذه الدراسة باستكشافات أخرى وتحليلات أعمق لتفهم أفضل للعوامل التي تؤثر على التبادل التجاري في البلاد.

تنصح هذه الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث والتحليلات لتوسيع نطاق الدراسة وتضمين عوامل إضافية مثل السياسات الحكومية، والتغيرات في القوانين والتشريعات التجارية، والتكنولوجيا والابتكار، والعوامل الاجتماعية والثقافية. يتطلب فهم شامل لأثر المتغيرات الاقتصادية على التبادل التجاري تكامل العديد من الجوانب المختلفة للبيئة الاقتصادية والتجارية في الجزائر وفي النهاية، تظل الدراسات الاقتصادية والتجارية متطورة ومتغيرة باستمرار، وهذا يتطلب الاستمرار في البحث والتحليل لفهم التحولات الجديدة والتحديات التي تواجهها الجزائر كدولة تجارية. يعمل الاستنتاجات والتوصيات المستندة إلى الأبحاث السابقة كأساس لاتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة وتطوير استراتيجيات التجارة الخارجية المستدامة والمواتية للجزائر.

نتائج

هناك علاقة وثيقة بين المتغيرات الاقتصادية والميزان التجاري اذ يتأثر الميزان التجاري بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، ومن بينها:

1. النمو الاقتصادي: عندما يحدث نمو اقتصادي قوي في دولة ما، يزداد الطلب المحلي والأجنبي على السلع والخدمات المنتجة داخل تلك الدولة. هذا قد يؤدي إلى زيادة صادرات البلد وتحسين الميزان التجاري.
2. التضخم: في حالة وجود تضخم عالي في دولة ما، قد يزيد سعر السلع والخدمات المحلية، مما يؤدي إلى تقليل قدرة الدولة على تنافس السلع المستوردة. وبالتالي، قد يتراجع الصادرات ويزداد الواردات، مما يؤثر سلبًا على الميزان التجاري.
3. سعر الصرف: قد يؤثر سعر صرف العملة المحلية أيضًا على الميزان التجاري. عندما يكون سعر العملة المحلية مرتفعًا مقابل العملات الأجنبية، يصبح الاستيراد أرخص، مما يزيد الواردات ويؤثر سلبًا على الميزان التجاري. على العكس، عندما يكون سعر العملة المحلية منخفضًا، يصبح التصدير أرخص، مما يحسن الميزان التجاري.

توصيات

بناءً على تأثير المتغيرات الاقتصادية على التبادل التجاري، يمكن اقتراح بعض التوصيات التالية:

1. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام: يجب على الحكومات والمؤسسات الاقتصادية العمل على تعزيز بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات والابتكار، وتوفير الدعم للقطاعات الاقتصادية المحلية بهدف تحقيق نمو اقتصادي قوي، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي يعزز القدرة التنافسية للدولة ويعكس إيجابيًا على التبادل التجاري.

2. الاهتمام بمكافحة التضخم: يجب على الحكومات والبنوك المركزية اتخاذ إجراءات لمكافحة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار، يمكن ذلك من خلال تنفيذ سياسات مالية ونقدية مناسبة ومراقبة التكاليف والتكاليف الإضافية التي قد تؤثر سلبًا على التجارة الخارجية.

3. إدارة السياسات النقدية وسعر الصرف: يجب أن تتبع الحكومات سياسات نقدية حكيمة وتتعامل بحذر مع سياسات تثبيت أو تعويم سعر الصرف. ينبغي أن تتأكد من أن سياساتها النقدية تدعم القدرة التنافسية للصادرات المحلية وتحسن الميزان التجاري.

4. تعزيز القدرة التنافسية وتطوير الصناعات المحلية: يجب أن تستثمر الحكومات في تطوير الصناعات المحلية وتعزيز القدرة التنافسية، من خلال تحسين التعليم والتدريب، وتوفير البنية التحتية المناسبة، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير هذا يساهم في زيادة صادرات الدولة

تنصح هذه الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث والتحليلات لتوسيع نطاق الدراسة وتضمين عوامل إضافية مثل السياسات الحكومية، والتغيرات في القوانين والتشريعات التجارية، والتكنولوجيا والابتكار، والعوامل الاجتماعية والثقافية كما يتطلب فهم شامل لأثر المتغيرات الاقتصادية على التبادل التجاري تكامل العديد من الجوانب المختلفة للبيئة الاقتصادية والتجارية في كما أن هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر على الميزان التجاري الجزائري، مثل السياسات التجارية، والقوانين واللوائح، والعوامل الجيوسياسية لذلك، يتطلب تحليل الميزان التجاري فهمًا شاملاً لكل هذه العوامل وعلاقاتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

قائمة المصادر
والمراجع

كتب بالعربية

1. احمد إبراهيم دهشان، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغيري التضخم وسعر الصرف في مصر، دار YDhshan.
2. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح، الإسكندرية ،2008.
3. بن يوسف نوة، **أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر 1990-2012**، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، ديسمبر 2014.
4. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة لمنشر والتوزيع، عمان ،2006، ص 387.
5. جيمس جوارتني وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المريخ لمنشر، الرياض ،1999، ص 543.
6. رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، أثاره، وسبا معالجته، دار النشر والتوزيع صندوق النقد العربي، 2021.
7. سعود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع،2009.
9. صواليلي صدر الدين، **تحليل المعطيات**، دار هومة، الجزائر، ص17.
10. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2006.
11. مهند عبد الملك السلمان، احمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، فيفري 2016.
12. موشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للطباعة وللنشر والتوزيع، عمان، 2008.
13. نداء محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، 2010.
14. الوزني خالد الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة6، دار وائل، عمان، الأردن، 2003.

المجلات– مقالات

15. مقالة كارل بيرسون planes of closes fit. To Systems of points in space on limes and(كيفية إيجاد امثل المستقيمات والمستويات المقاربة لمنظومة نقط في الفضاء) نشر في 1901 في philos official magazine من موقع قسم الإحصاء الصحي للجامعة الطبية العسكرية بشنغهاي، الصين.

مذكرات باللغة العربية

16. أويابة صالح، اثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير تخصص التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010.

17. بلواضح رقية، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر 2000-2016، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة 2016-2017، صفحة 30.

18. خالص الهام، اثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ،2014.

19. سراي صالح، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

20. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بالقايد، 2012.

مواقع

21. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات بالاعتماد على MAP TRADE متاح على الرابط:

https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx date:27/02/2023 H 20:43
https://www.commerce.gov.dz/statistiques date:27/02/2023 H 21:06

22. نشرات الديوان الوطني لإحصائيات (2000-2020)

http://www.ons.dz/ Date24/02/2023 Heure14:34

23. بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الجزائر

https://data.albankaldawli.org/ Date 24/02/2023 Heure16:20.

المراجع بالفرنسية

24. Manu carricano، fanny poujol، lanalyse des donnees avec SPSS، pearson ducation، paris، France.

الملاحق

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	Analysis N
الناتج_المحلي_الاجمالي	141168898620.3810	52852098136.73734	21
الميزان_التجاري	10.5367	16.75305	21
معدل_التظخم	4.1886	1.95529	21
معدل_سعر_الصرف	83.3610	15.00972	21
معدل_سعر_الفائدة	2.80	8.627	21
نفقات_الاستهلاك_النهائي	77442944678.6667	31276885539.708779	21

Correlation Matrix[a]

		الناتج_المحلي_الاجمالي	الميزان_التجاري	معدل_التظخم	معدل_سعر_الصرف	معدل_سعر_الفائدة	نفقات_الاستهلاك_النهائي
Correlation	الناتج_المحلي_الاجمالي	1.000	-.105-	.584	.281	.124	.947
	الميزان_التجاري	-.105-	1.000	-.259-	-.806-	-.608-	-.405-
	معدل_التظخم	.584	-.259-	1.000	.384	.361	.630
	معدل_سعر_الصرف	.281	-.806-	.384	1.000	.369	.531
	معدل_سعر_الفائدة	.124	-.608-	.361	.369	1.000	.294
	نفقات_الاستهلاك_النهائي	.947	-.405-	.630	.531	.294	1.000

a. Determinant = ،001

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.552
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	124.667
	df	15
	Sig.	.000

Communalities

	Initial	Extraction
الناتج_المحلي_الاجمالي	1.000	.943
الميزان_التجاري	1.000	.910
معدل_التظخم	1.000	.626
معدل_سعر_الصرف	1.000	.743
معدل_سعر_الفائدة	1.000	.578
نفقات_الاستهلاك_النهائي	1.000	.944

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	3.267	54.444	54.444	3.267	54.444	54.444
2	1.477	24.622	79.066	1.477	24.622	79.066
3	.694	11.566	90.632			
4	.438	7.307	97.940			
5	.120	1.994	99.933			
6	.004	.067	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Component Matrix[a]

	Component	
	1	2
الناتج_المحلي_الاجمالي	.719	.653
الميزان_التجاري	-.705-	.643
معدل_التظخم	.735	.294
معدل_سعر_الصرف	.767	-.394-
معدل_سعر_الفائدة	.585	-.486-
نفقات_الاستهلاك_النهائي	.885	.400

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 2 components extracted.

Component Score Coefficient Matrix

	Component	
	1	2
الناتج_المحلي_الاجمالي	.220	.442
الميزان_التجاري	-.216-	.435
معدل_التظخم	.225	.199
معدل_سعر_الصرف	.235	-.267-
معدل_سعر_الفائدة	.179	-.329-
نفقات_الاستهلاك_النهائي	.271	.271

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Component Score Covariance Matrix

Component	1	2
1	1.000	.000
2	.000	1.000

Extraction Method: Principal Component Analysis.

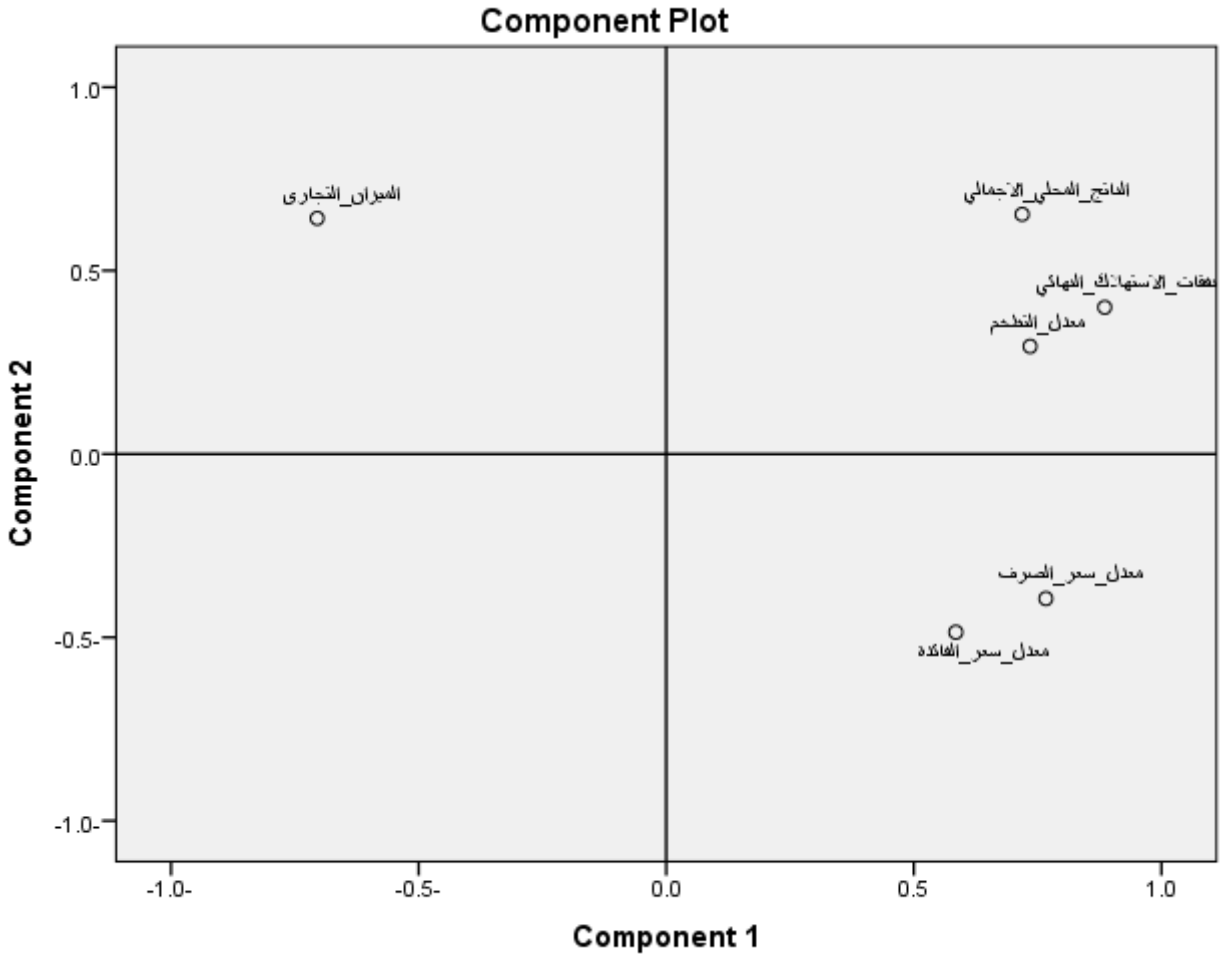
Component Plot
الميزان_التجارى
الناتج_المحلي_الاجمالي
نفقات_الاستهلاك_النهائي
معدل_التضخم
معدل_سعر_الصرف
معدل_سعر_الفائدة
Component 2
Component 1
1.0
0.5
0.0
-0.5-
-1.0-
-1.0-
-0.5-
0.0
0.5
1.0